وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الحمل على الجوار بين التأييد والمعارضة

نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي.
تخصص: لسانيات عربية.

إعداد الطلبة:
- منار سعود
- سامية سليمي

إشراف الأستاذ:
د.يوسف قسوم

السّادة أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد مباركي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي	رئيسا
يوسف قسوم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة العربي التبسي	مشرفا ومقررا
سمرة عمر	أستاذ محاضر-ب-	جامعة العربي التبسي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م

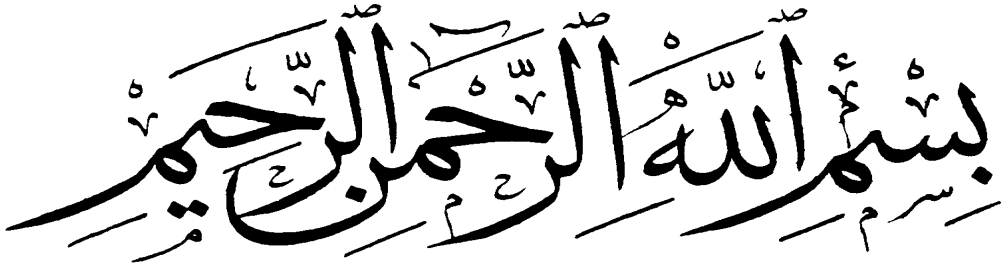

قال الله تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة المجادلة، الآية 11]

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [لقمان: 12]

نحمد الله حمداً كثيراً طيباً مُباركاً على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه.

تتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور "يوسف قسوم" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيّمة أسهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة.

كما تتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة، الدكتور "محمد مباركي" والدكتورة "سمرة عمر".

وإلى كل أساتذتنا بكلية الأدب العربي فلهم منا فائق الاحترام والتقدير..

ولكل من أسهم في إتمام هذا العمل المتواضع..

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين "حفظهما الله وأدامهما" نورا لدربي. .

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني . .إلى إخوتي وأختي الصغيرة "سجى" . .

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع صديقاتي وزميلاتي الغاليات. .

إلى كل من علمني واستفدت منه في حياتي العلمية أساتذتي الكرام. .

إلى هؤلاء جميعا . . أهدي هذا العمل المتواضع. . .

﴿ سعود منار ﴾

إهـــداء

ها أنا اليوم أنهي مشواري الجامعي، ممتنة لكل من كان له الفضل في نجاحي، شكرا من كل قلبي

أهدي ثمرة جهدي إلى من أرجو رضاهما، إلى من زرعا في حب العلم، إلى من انتظرا هذا اليوم

بفارغ الصبر، والدي العزيزين "أدام الله عزكمها وحفظكما ورعاكما"..

إلى من هم سندي في هذه الدنيا إخوتي: بوجمعة، محمد وعبد النور" حفظكم الله

وأدامكم"..

إلى توأم روحي أخواتي: نادية وحكيمة والغالية جنى حفظكن الله وأدامكن..

إلى زوجي جمال "حفظك الله لي".

إلى كل العائلة الكريمة والأصدقاء والأحباب..

إلى هؤلاء جميعا.. أهدي هذا العمل المتواضع..

﴿ سليمي سامية ﴾

مقدّمـــة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على النبيّ المختار محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه الأخيار.

أما بعد:

فإن اللغة العربية من أفصح اللغات وأبلغها ، فهي لغة أعظم كتاب ألا وهو "القرآن الكريم"، وهذا ما جعلها تحظى بمكانة هامة لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من اللغات، من حيث تنوع وتعدد ظواهرها اللغوية وأساليبها وطرق التعبير بها.

ومن بين هذه الظواهر نجد ظاهرة "الحمل على الجوار" التي استخدمت كوسيلة لتقدير المسائل الخارجة عن قواعد اللغة، وعلى الرغم من أنها تعد مسألة فرعية فإنها أخذت حيزا هاما في النحو، فقد شاعت في كلام العرب، كما وُجد لها شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف، وهذا ما جعل النحاة يهتمون بها وبمسائلها، فأفردوا لها أبوابا في مؤلفاتهم، كما اختلفوا فيها وسلكوا عدة اتجاهات، فمنهم من أيّدها، ومنهم من عارضها، ومنهم من أجازها بشروط.

وفي هذا الإطار يدور موضوع بحثنا الموسوم بـ: "الحمل على الجوار بين التأييد والمعارضة؛ نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب".

ويقوم هذا البحث في جوهره على إشكالية تمثلت في:

- ما هي ظاهرة الحمل على الجوار؟ وفيم تتمثل صورها؟
- وكيف كان موقف العلماء منها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بإعداد خطة تضمنت ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

مدخل: تناولنا فيه نشأة النحو بصفة عامة ثم تطرقنا إلى الحديث عن المدرسة البصرية والكوفية، وأشرنا إلى أهم المسائل التي تتداخل مع مسألة الحمل على الجوار كالتنازع والمشاكلة.

أما الفصل الأول فكان بعنوان: مفاهيم نظرية، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تعرضنا في المبحث الأول لمفهوم الحمل لغة واصطلاحا؛ وفي المبحث الثاني إلى مفهوم الجوار لغة واصطلاحا، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى ظاهرة الحمل على الجوار أنواعها ومسائلها وشروطها.

وأما الفصل الثاني فوسمناه بـ: موقف العلماء من ظاهرة الحمل على الجوار، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول موقف المؤيدين، وفي المبحث الثاني موقف المجيزين بشروط، أما في المبحث الثالث تناولنا موقف المنكرين.

وأما الفصل الثالث، فيمثّل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة بعنوان: الحمل على الجوار دراسة في نماذج مختارة، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، اعتمدنا في المبحث الأول على شواهد من القرآن الكريم، وفي الثاني على شواهد من الحديث النبوي الشريف، أما الثالث فخصصناه للشواهد الواردة في كلام العرب شعرا ونثرا.

وفي الأخير خاتمة تضمنت نتائج البحث.

ومن أهم الدوافع التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع، دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، وهي كما يأتي:

- إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة لما لها من أثر في الدرس النحوي.
- اختلاف العلماء في تفسير صور هذه الظاهرة.
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه وصلته بموضوع بحثنا.
- التعرف على ظاهرة الحمل على الجوار والخوض في غمارها.

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي مستعينين بآليات التحليل والمناقشة، ولم نهمل المنهج التاريخي كونه خادما لموضوع بحثنا.

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

- لسان العرب لـ "ابن منظور".

- مقاييس اللغة لـ "ابن فارس".
- الخصائص لـ "ابن جني".
- الكتاب لـ "سيبويه".
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لـ "عبد الفتاح حسن علي البجة".
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم لـ "فهمي حسن النمر".

كما يجدر بنا أن نذكر بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع منها على سبيل الذكر:

- الحمل على الجوار في القرآن الكريم لـ "عبد الفتاح الحموز".

ولقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعداد بحثنا تمثلت في:

- عدم توفر المراجع الكافية وصعوبة البحث.
- خلو الدرس النحوي من مؤلفات عالجت هذه الظاهرة بشكل عام.
- كثرة الآراء في هذه الظاهرة واختلافها.

ومع إتمام هذا البحث لا يسعنا في ختامه إلا أن نشكر الأستاذ المشرف الدكتور: "قسوم يوسف" على كرمه والإشراف على هذا البحث والتشجيع على الخوض في غماره، رغم قلة الدراسات فيه، كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم لهذه المذكرة وإسداء النصائح لنا لنعمل بها في مستقبلنا إن شاء الله.

وأخيرا نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إعداد بحثنا هذا، فليس بجدنا واجتهادنا وإنما بتوفيق من الله سبحانه وتعالى.

مدخل

أولا: نشأة النحو العربي.

ثانيا: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.

ثالثا: مسائل الخلاف (الحمل على الجوار).

أولا: نشأة النحو العربي:

كانت بدايات النحو العربي في الصدر الأول للإسلام في عصر الإمام علي بن أبي – طالب رضي الله عنه وأرضاه– في زمن كثر فيه الاختلاط بالعجم، ما أدى إلى ظهور اللحن على الألسنة، فدق ناقوس الخطر باب النحو، وكان لزاماً على الحكام تدارك هذا الوضع لحفظ القرآن الكريم بالدرجة الأولى واللسان العربي بالدرجة الثانية من اللحن.

ومن أهم ما رُوي عن شيوع هذه الظاهرة أن: "أعرابي في عهد عمر –رضي الله عنه وأرضاه– يعلم القرآن فيلحن المعلم في آية البراءة، فيتبعه الأعرابي فهماً لما سمع، فأصلح عمر الأمر لما بلغه، فأمر ألا يقرأ القرآن للتعليم إلا عالم باللغة، واختلف في نسبة القصة السابقة بين عمر وعلي وأبي الأسود الدؤلي والشاهد في المعنى لا النسبة"[1].

وقد كانت هذه الآية من سورة التوبة في قوله تعالى: {وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}[2]، فهناك من لحن فيها وقرأ رسوله بالجر.

وكان هذا الدافع سبباً من الأسباب في وضع علم النحو، فالنحو كما يعرفه ابن جني(ت392هـ): "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[3].

ومن هنا بدأت مسيرة النحو العربي نحو التقعيد ، فقد كانت اللغة بديهية ينطق بها العربي على السليقة فأصبحت تخضع لقوانين تضبط اللسان وتحيده عن الخطأ واللحن.

---

[1]– محمد معروف، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة دراسة وصفية تحليلية، الجامعة الإسلامية الحكومية، ط1، أندونيسيا، 2010، ص14.

[2]– سورة التوبة، الآية 03.

[3]– ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، (د.ط)، مصر، 2006م، ص.16

ثانيا: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:

وبما أننا عرفنا سبب ظهور النحو وزمانه، لابد أن نعرف مكان ظهوره، فقد أجمعت الأدلة أنّ النحو ظهر في البصرة قبل ظهوره في الكوفة، فنشأت فيها أكبر المدارس النحوية، وفي هذا يقول مهدي المخزومي: "ومدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النحوية، فقد سبقت البصرة الكوفة بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية ثم أخذت تستقل شيئا فشيئاً، حتى أصبح موضوع دراستها: الكلام العربي، سواء أكان قرآنًا أم غير قرآن، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا"[1].

ويضيف مهدي المخزومي قائلا: "وساعد البصرة على السبق في هذا الميدان، ما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبي، ومن نهضة علمية أينعت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل، بسبب انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى، وقد أدى هذا التلاقي في البصرة إلى ظهور حركة دينية جديدة، قامت على أساس من الجدل الديني، ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبث بكيان الإسلام وكان أصحاب هذه الحركة هم المعتزلة وكان النحو أداة فعالة في تقوية هذا الجدل والإستفادة منه"[2].

وعليه فإن البصرة كانت سباقة في هذا الميدان نظرا للاستقرار السياسي والنهضة العلمية على عكس الكوفة التي كان شغلها الشاغل الاهتمام بالميادين العسكرية.

و"استطاع الكوفيون أن يؤسسوا مدرسة مستقلة بذاتهم، ومذهبا خاصا بهم، فوضعوا أسسا لقواعد النحو العربي. وانطلقوا من مصادر جعلوها نصب أعينهم الهدف الذي يرمون إليه،

1_ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسات اللغة والنحو، ملتزم الطبع والنشر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1985م، ص65.

2– المرجع نفسه، ص37، 38.

إذ شكلوا مدرسة فكرية، والفضل يعود إلى انتقال الدراسة من البصرة والكوفة مع كوفيين نجدهم تتلمذوا على يد نحاة وعلماء بصريين، ونضرب خير مثال على الكسائي الذي عد من مؤسسي المدرسة الكوفية، تتلمذ على الخليل والفراء وأخذ عن يونس بن حبيب وقرأ كتاب سيبويه..."[1].

ومن هنا يتبين لنا معالم نشأة المدرسة الكوفية وفق منهج جديد وطابع خاص.

ومن المعروف أن بين هاتين المدرستين خلافات كبيرة تحدث عنها مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) حيث قال: "وكان التنافس بين هذين المصرين شديدا، والخلاف محتدما من عدة نواح من الناحية الحزبية فالكوفة – كما قلنا– علوية، والبصرة عمانية. ومن الناحية العنصرية فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، وأكثر أهل البصرة من المضريين. ومن الناحية العلمية، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية، لتوافر مصادرهاعندهم، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة"[2].

ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن أسباب الخلاف بين هاتين المدرستين تعود إلى عدة نواحي من بينها: التعصب المذهبي و طبيعة البحث العلمي.

ويقول أيضا مهدي المخزومي في هذا الصدد: "وأخص ما تمتاز به المدرسة الأولى، هو الإعتماد على الرواية"[3]. ويضيف أيضا: "وأخص ما تمتاز به المدرسة الثانية: هو الإعتداد بالعقل وأبرز خصائصها اصدار أحكام عقلية، حتى في المجال الأدبي الفني"[4].

ويقصد المخزومي بالمدرسة الأولى المدرسة الكوفية التي تعتمد على الرواية، أما المدرسة الثانية فهي المدرسة البصرية التي تعتمد على العقل.

---

[1]– فتيحة عباس، مصادر الدراسة بين البصريين والكوفيين، مجلة اللغة والاتصال، ع20، د.ت، ص25.

[2]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسات اللغة والنحو، مرجع سابق، ص65، 66.

[3]– المرجع نفسه، ص47.

[4]– المرجع نفسه، ص48.

ثالثا: مسائل الخلاف (الحمل على الجوار):

لقد اشتهر الخلاف النحوي منذ القديم بين المدرستين حتى لا نكاد نجد مسألة من المسائل النحوية، إلا وفيها مذهبان بصري وكوفي، ومن هذه المسائل التي اختلفوا فيها:

1. الحمل على الجوار:

هذه المسألة هي موضوع بحثنا، فعند دراستنا لهذا الموضوع صادفنا مصطلحات تتداخل وتتشارك في هذا المفهوم وهي: التنازع والمشاكلة.

فمسألة الحمل على الجوار لاقت القبول والمعارضة في ميادين النحاة سواء أكانوا من القدامى أم المحدثين، فمنهم من اعترف بوجودها وساق من الشواهد ما يستند عليه ويقويه، ومنهم من أنكرها وأنكر وجودها أصلاً ولا يصح القياس عليها، ومنهم من أجازها بشروط.

يقول عبد الفتاح حسن علي البجة: "وليست هذه الظاهرة بغريبة في وقتنا الحاضر فإننا نلمسها فيما تذكره العامة من أقوال في اللهجات المحلية كقولهم: (فلان حايص لايص)، وفلان يفعل هذا (شطر بطر)، وكقولهم: (مالك فارع دارع)"[1].

فهذه الظاهرة أصبحت متداولة في اللهجات المحلية خاصة في وقتنا الحاضر.

2. التنازع:

هو ظاهرة نحوية متعلقة بالعامل، ويقصد به "أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما معمول أو أكثر، وكل واحد يطلبه من جهة المعنى"[2].

"فإذا تنازع عاملان على معمول واحد، كان العامل عند البصريين منهما الثاني لقرب جواره من المعمول، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، فللجوار أثر واضح في تحديد العامل في لفظ المعمول، ففي قولهم:

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998م، ص643.

[2]– مجيد خير الله راهي الزاملي، المجاورة في اللغة العربية، مجلة كلية التربية، ع09، 2018، ص08.

ضربت وضربني زيد.

وضربني وضربت زيداً"[1].

يقول سيبويه (ت180هـ): "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وإنه لا ينقصُ معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد"[2].

ويذهب سيبويه إلى "أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع"[3]، "فالمثال الأول السابق وهو: ضربت وضربني زيداً، يتكون من:

[فعل + فاعل + ... + عاطف + فعل + مفعول + فاعل].

المفعول هنا في الجملة الأولى، هو ضمير الفاعل في الجملة الثانية.

والمثال الثاني السابق وهو: ضربني وضربت زيداً، يتكون من:

[فعل + مفعول + ... + عاطف + فعل + فاعل + مفعول].

الفاعل في الجملة الأولى هو ضمير المفعول في الجملة الثانية"[4].

"فالتنازع هنا يقوم أساسا على فكرة العمل، لذلك سمّي باب الإعمال، غير أن سيبويه يولي المعنى اهتماماً كبيراً في جواز حذف أحد عناصر الجملة، وكذلك لعلم المخاطب بظروف الكلام وملابساته"[5].

"والفعل لا يعمل في اسم واحد عملين مختلفين كالنصب والرفع، والاسم لا يؤدي وظيفتين مختلفتين في وقت واحد.

---

[1]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، علوم اللغة دراسات علمية محكمة، كتاب دوري، مج07، ع02، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص70.

[2]– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج1، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1988م، ص74.

[3]– المرجع نفسه، ص74.

[4]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، مرجع سابق، ص70.

[5]– المرجع نفسه، ص71.

والقول بالتنازع واللجوء إليه التقدير يرجع إلى التمسك بنظرية العامل والبحث عن عامل لكل معمول في التركيب اللغوي"[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التنازع متعلق بفكرة العامل؛ بحيث يتنازع عاملان على عامل واحد، فالبصريون يعملون العامل الثاني لجواره وقربه من المعمول.

3. المشاكلة:

أ. لغة: نكتفي ببعض التعريفات كتعريف ابن منظور (ت711هـ)، حيث يقول:

الشكل الشبه والمثل: تقول "هذا على شكل هذا أي على مثاله، والجمع أشكال وشكول، وفلان شكل فلان أي مثله في حالاته... وتشاكل الشيئان تماثلا وتوافقا، وشاكل كل واحد منهما الآخر، فالمشاكلة الموافقة والتشاكل مثله"[2].

وعليه فالمدلول اللغوي لمصطلح المشاكلة يدور حول التوافق والتماثل.

ب. اصطلاحا:

تنازعت علوم العربية لفظة المشاكلة: "فأهل البلاغة اصطلحوا عليه فأطلقوه على لون من ألوان البديع"[3].

"وأهل الصرف المشاكلة عندهم تعني وجود مماثلة أو مطابقة بين الأصوات أو الصيغ والتراكيب، مما ينجم عنه تغير في صوت ما أو صيغة أو تركيب ما لمماثلة أو مشاكلة صوت آخر أو صيغة أخرى أو تركيب آخر"[4]، فهي تتعلق بالبنية الصرفية للكلمة وما يطرأ عليها من تغيرات على مستوى الصوت والتركيب.

---

[1]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، مرجع سابق، ص71.

[2]– ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، مج11، دار صادر، (د.ط)، بيروت،(د.ت)، ص356.

[3]– رياض عبود إهوين، ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع43، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، 2019م، ص2117.

[4]– المرجع نفسه، ص2118.

أما أهل النحو فقد استعملوا هذا اللفظ في استعمالين هما:

"أولا: المشاكلة بمعنى المشابهة، فالمشابهة أو الشبه عند النحويين قياس متبع عندهم، إذ يحملون الشيء على الشيء فيعطى حكمه لوجود شبه بينهما.

ثانيا: وهي الظاهرة التي يراعي فيها وجود تماثل أو توافق أو تشابه بين أمرين"[1].

فمصطلح المشاكلة يتداخل مع مصطلحي الحمل والجوار، فالمشاكلة تعني حمل الشيء على الشيء لتوافقهما أو لتجاورهما.

[1]– رياض عبود إهوين، ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي، مرجع سابق، ص2117.

الفصل الأول

مفاهيم نظرية

أولا: مفهوم الحمل.

1. **لغة.**
2. **اصطلاحا.**

ثانيا: مفهوم الجوار.

1. **لغة.**
2. **اصطلاحا.**

ثالثا: الحمل على الجوار (أنواعه، مسائله، شروطه)

1. **الجوار و أنواعه.**
2. **مسائله.**
3. **الحمل على الجواروحركات الإعراب.**
4. **شروطه.**

تمهيد:

إنّ لكل مصطلح نحوي مفهومه الخاص الذي يضعه النحاة لضبطه داخل اطاره الدلالي وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الحمل والجوار من الجانب اللغوي والإصطلاحي، فقد تعددت مفاهيم الحمل في كتب النحاة كما سنشير لظاهرة الحمل على الجوار وإلى أهم أنواعها ومسائلها، والشروط التي حددها العلماء لضبطها.

أولا: مفهوم الحمل:

1. لغة:

لقد تعددت مفاهيم الحمل في كتب النحاة، فنجد في مقاييس اللغة لابن فارس(ت395هـ)؛ يعرفه بقوله: "الحاء والميم واللام أصل يدل على إقلال الشيء، يقال: حملت الشيء أحمله حملاً. والحملُ: ما كان في بطن أو على رأس شجر، يقال: امرأة حامل وحاملة [...] والحِمل ما كان على ظهر أو رأس"[1].

من خلال التعريف السابق لابن فارس للحمل، نرى أن المقصود منه كل ما ظهر فإنه حِمل، وما كان بالفتح حَمل فهو ما بطن واستتر.

وقد ورد لفظ الحمل في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ}[2]. فسره ثعلب فقال: "على النبيّ –صلى الله عليه وسلم– ما أوحي إليه، وكلف أن ينبه عليه، وعليكم أنتم الإتباع، وفي حديث علي: لا تناظم وهم بالقرآن، فإن القرآن حمّال ذو وجوه أي يحمل عليه كل تأويل فيحتمله.."[3].

---

[1]– ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، ج2، تح وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)،الأردن، 1978م، ص106.

[2]– سورة النور، الآية 54.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص170.

وجاء في لسان العرب لابن منظور ما يلي: "حمل الشيء يحمله حملاً وحملاناً، فهو محمول وحميل، واحتمله: قول النابغة: فحملت برّه واحتملت فجار، عبّر عن البرة بالحمل، وعن الفجرة بالاحتمال، لأن حمل البرة بالإضافة إلى احتمال الفجرة يسير ومستصغر، ومثل قول الله عزّ اسمه: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}[1]، وهو مذكور في موضعه"[2].

ويتبع في ذلك قائلا: "وفي الحديث: من حمل علينا السلاح فليس منّا، أي من حمل السلاح على المسلمين لكونهم مسلمين، فليس بمسلم، فإن لم يحمله عليهم لأجل كونهم مسلمين فقد اختلف فيه، والحِمْل: ما حُمِل والجمع أحمال، وحمله على الدابة يحمل حملاً، والحملان: ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة الأزهري ويكون الحملان أجراً لها يحمل، وحملت الشيء على ظهري أحمله حملاً"[3].

ويردف ابن منظور في ذلك قائلا: "وفي التنزيل العزيز: فإنه يحمل يوم القيامة وزراً خالدين فيه، ومالهم يوم القيامة حملاً، أي وزراً وحمله على الأمر يحمله حملاً فانحمل: أغراه به وحمله الأمر تحميلاً وحمالاً فتحمله تحملاً وتحمالاً"[4].

من خلال ما سبق نرى أن الحمل عند ابن منظور مقترن بالحامل والمحمول، جمعه أحمال، ومثناه حملان، وفي القرآن الكريم وردت مفردة الحِمل بمعنى الوِزر.

ويضيف ابن منظور في لسانه فيقول: "قال سيبويه أرادوا في الفِعّال أن يجيئوا على الإفعال فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف

---

[1]- سورة البقرة، الآية 286.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، مج04، مرجع سابق، ص174، 175.

[3]- المرجع نفسه، ص176.

[4]- المرجع نفسه، ص176.

كما كان ذلك في أفعل واستفعل... والمَحْمِل يفتح الميم المعتمد، يقال: ما عليه مَحْمِل مثل: مجلس أي مُعْتَمَد"[1].

ويقول أيضا: "وفي حديث: قيس: تَحَمَّلَتْ بِعَلّي على عثمان في أمر؛ أي استشفعت به إليه، وتحامل في الأمر وبه: تكلّفه على مشقة وإعياء، وتحامل عليه: كلّفه ما لا يطيق واستحمله نفسه: حمَّلَه حوائجه وأموره... وحمل عنه، ورجل حَمُول: صاحب حِلم، والحَمْلُ: بالفتح ما يحمل في البطن من الأولاد في جميع الحيوان، والجمع حمال وأحمال"[2].

وقد ورد في اللسان أيضا قوله: "... ابن سيّدة: وقيل الحمل ما كان في بطن أو على رأس شجرة وجمعه أحمال. والحِمل بالكسر ما حُمِل على ظهر أو رأس، قال: وهذا هو المعروف في اللغة، وكذلك قال بعض اللغويين، ما كان لازماً بالشيء فهو حَمْل، وما كان بائناً فهو حِمل: قال جمع الحمل أحمال وحمول؛ وعن سيبويه: وجمع الحَمْل حِمَال"[3].

نستنتج من خلال التعريفات السابقة لابن منظور للحمل في اللغة أنّه يقتضي وجود شيئين هما: الحامل والمحمول.

يقول محمود مبارك عبد الله عبيدات وناصر إبراهيم النعيمي: "يحتمل مفهوم الحمل لغة في المعاجم اللغوية العديد من المعاني، يفسرها السياق ضمن لسان الحال، وذلك على النحو الآتي:

فالحمل هو: ما يُقَلّ سواء كان على الظهر أم الرأس أم في البطن ونحوه... ويجوز فيه كسر الحاء (حِمْل) وفتحها (حَمْل). وقد ميّز اللغويون بينهما فقالوا: ما ظهر فهو حِمْل، وما بطن فهو حَمْل البطن فلا خلاف فيه أنّه بفتح الحاء، وأمّا حمل الشجر ففيه خلاف، منهم من يفتحه تشبيها بحَمْل البطن، ومنهم من يكسره يُشبهه بما يُحمل على الرأس، فكل متصل حَمْل

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مج04، مرجع سابق، ص176.

[2]– المرجع نفسه، ص176.

[3]– المرجع نفسه، ص177.

وكل منفصل حِمْل [...] وذكر ابن الأعرابي أنه يجمع أيضاً على حِمال مثل كلب وكلاب، والحمّال: حامل الأحمال وحرفته الحِمالة، وأحملته أي أعنته على الحَمْل"[1].

وفي هذا السياق لا نجدهم قد ابتعدوا كثيرا عما جاء به النحاة في تعريف الحمل مفرقين بين لفظتي الحَمْل والحِمْل في أنّ الأولى متصلة والثانية منفصلة.

"ثمّ عمّم هذا اللفظ فصار كل ما يُقَلُّ حمل سواء، فمن معانيه السحاب الكثير الماء وإنما سمي حمل لكثرة حمله للماء، والحمول: الهوادج كان فيها النساء أو لم يكن.

ويطلق الحمل أيضا على الإجهاد وذلك إذا عدّي بحرف الجرّ (على) فنقول: وحَمَل على نفسه في السِر إذا جهدها. وحكى ابن دريد: يقال: حملت على القوم: إذا حرّست بينهم وحملت بينهم النمائم"[2].

2. اصطلاحا:

عموما لا توجد في كتب النحو وأصوله تعريفاً مباشرا لمصطلح الحمل، بالرغم من أنّ تجلياته في المسائل اللغوية كثيرة، فإننا سنحاول رصد ما جاء في المؤلفات العربية.

يقول عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه " ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية": "ذكر (الكفوي): بأن العلماء اختلفوا في تفسير الحمل، فقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية كما في (زيد أعمى) إذ لا هوية في المعدومات.

وقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات، أعنى ما صدق عليه ويجوز حمل المفهومات العدمية على الموجودات"[3].

---

[1]– محمود مبارك عبد الله عبيدات وناصر إبراهيم النعيمي، نظرية الحمل على الموضع في العربية، مجلة أبوليوس، مج06، ع01، جامعة سوق أهراس، جانفي 2019م، ص134.

[2]– محمود مبارك عبد الله عبيدات وناصر إبراهيم النعيمي، نظرية الحمل على الموضع في العربية، مرجع سابق، ص135.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص170.

من خلال هذه المقولة التي أوردها عبد الفتاح حسن علي البجة عن الكفوي في مسألة خلاف العلماء في تفسير الحمل، فهو يرى أن الاختلاف يكمن فيما تعلق بالهوية أو الذات، ونقض المعدومات وعدم حملها على الموجودات ويجوز العكس في ذلك.

ويضيف عبد الفتاح حسن علي البجة قائلا: "وحمل المواطأة: هو أن يكون شيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة كقولك (الإنسان حيوان).

وحمل الاشتقاق: هو أن لا يكون محمولا عليه بالحقيقة، بل ينسب عليه، كالبياض بالنسبة للإنسان"[1].

وفي هذا الصدد يشير عبد الفتاح حسن علي إلى أنواع الحمل، ذاكرا حمل المواطأة وحمل الاشتقاق، ويبين الفرق بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أوّل من عُرف عنده مصطلح "الحمل" منذ بواكير الدرس النحوي العربي هو أبي عمرو بن العلاء في قوله: "أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[2].

ويقول عبد الفتاح حسن علي أيضا: "ومما تقدم تبين أن القياس بهذا المفهوم هو الأصل أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية، وأن فكرة الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأمّ وما انعتق منها"[3].

نستنتج من هذا القول أن فكرة الحمل عبارة عن وسيلة متعلقة بعملية القياس الذي هو الأصل، فهو محاولة ضمّ وإعادة ما خرج عن ظاهرة ما.

ونجد "التهانوي" (ت1158هـ) الذي يرى أن: "المقصود بالحمل هو اتحاد المتغايرين مفهوماً، أي وجودا ظلياً في الوجود المتأصل أو المفروض"[4].

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة ، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق ، ص171.

[2]– محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019م، ص63.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص176.

[4]– التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي)، موسوعة كشاف العلوم، ج1، تح: عادل دحروج، تق ومرا: رفيق العجم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1996م، ص716.

وقد عرّفه "محمد الخضر حسن" بأنه: "إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[1].

يقول "جميل صليبا" في معجمه الفلسفي: "الحمل:

في الفرنسية: – Attribution Prédication

في الإنجليزية: – Attribution Predication

في اللاتينية: – Attributio

حَمْل الشيء على الشيء إلحاقه به في حكمه، أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، فإذا حكمنا بشيء على شيء، فقلنا مثلا: إنّ الإنسان حيوان، فالمحكوم عليه يُقال له الموضوع، وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه كما في الأسماء المترادفة، ولكن من شرطه أن يكون الحمل صادقاً، وإن لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه، والمحمولات أقسام، وهي المحمول الدال على الماهية، والذاتي المقوم، والعرضي اللازم، والعرضي المفارق"[2].

من خلال التعريف الذي أورده جميل صليبا في معجمه عن الحمل تبين لنا أن الحمل، يقتضي إلى أمرينهما: إلحاق أو نسبة شيء إلى شيء، كما أن للمحمولات أقسام وهي: لمحمول الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق.

ويضيف "جميل صليبا" قائلا: "وقد اختلف الفلاسفة في تفسير الحمل، فقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهويّة، واتحاد المتغايرين في المفهوم إتحاداً بالذات أو بالغرض، وقيل هو اتحاد المفهومين المتغايرين بحسب الوجود تحقيقاً أو تقديراً"[3].

---

[1]– محمد الخضر حسن، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1934م، ص27.

[2]– جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج1، دار الكتاب اللبناني، (د.ط)، بيروت، لبنان، 1982م، ص498.

[3]– المرجع نفسه، ص498.

ومن خلال قوله يتبين لنا أن الفلاسفة اختلفوا في تفسير مصطلح الحمل وسلكوا في ذلك ثلاثة اتجاهات، فمنهم من يرى أنه اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية ومنهم من يرى أنه بحسب الذات، ومنهم من يرى أنه بحسب الوجود.

كما عرف أيضا بأنه: "إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[1].

أما محمد سمير نجيب اللبدي، فعرفه بأنه: "قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصلية تنسب إليها"[2].

كما عرفه "إميل بديع يعقوب" بأنه: "قياس أمر على آخر وتحميله حكمه وهو طريق يسلكه النحاة لتفسير الظواهر النحوية، التي لا تنتظمها قواعد أصلية تُنسب إليها"[3].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنّ ظاهرة الحمل ظاهرة نحوية كلامية فرضتها البيئة اللغوية.

وعرفه "محمد التنوخي" بأنه: "قياس أمر على آخر، وإعطاءه حكمه كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، فهو يشبهه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء ومشابهته اسم الفاعل في الحروف، والحركات والسكنات"[4].

وعرّفه "عبد الله حسين العنبكي" بقوله: إن المقصود بحمل الشيء على الشيء إلحاقه به وإعطاؤه حكمه.

---

[1]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص171.

[2]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة،(د.ط)، بيروت، لبنان، 1985م، ص67.

[3]- إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، ص586.

[4]- محمد التنوخي وآخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م، ص291.

ونجد أيضا "بطرس البستاني" يعرفه بقوله: "حمل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه"[1].

"كما عرف الحمل بأنه عملية ذهنية يتم بمقتضاها جمع ما يبدو متفرقاً يتجاوز المتغيّرات للوصول إلى الثوابت اعتماداً على أقل ما يمكن من الأصول.

ويبدو أنّ المعاني الاصطلاحية للحمل كلّها متقاربة، وتعني رد الشيء إلى نظيره وذلك بإلحاق حكم أحدهما إلى الآخر"[2].

إن المقصود بالحمل هو إلحاق الشيء بالشيء في حكمه، وهو تعدي الحكم من المقيس عليه إلى المقيس مع وجود مشابهة بينهما.

وهو ظاهرة نحوية اتصلت بالقياس لأنّ هاتين الظاهرتين استخدمهما النحاة للتعليل وإلحاق بعض الظواهر والصيغ اللغوية بعضها ببعض، فقد لاحظوا أنها قد تخرج عن القاعدة العامة التي تجري على الألسنة العربية، ولردّ هذه الصيغ والظواهر إلى الظاهرة الأمّ إهتدوا إلى فكرة الحمل.

[1]- محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ص65.

[2]- المرجع نفسه، ص66.

ثانيا: مفهوم الجوار:

1. لغة:

يقول "ابن منظور" في اللسان: "والجوار: المجاورة والجار الذي يجاورك وجَاوَرَ الرجل مجاورة وجواراً، والكسر أفصح: ساكنه، وإنه لحسن الجيرة، لحال من الجوار وضرب منه، وجاور بني فلان وفيهم مجاورة وجواراً"[1].

ومن هنا نرى أن الدلالة اللغوية التي يتمحور حولها مصطلح الجوار هي المجاورة والجيرة.

ويقول "ابن دريد" (ت321هـ) في جمهرة اللغة: "والجوار مصدر جاور مجاورة [...] وجِواراً والجِوارُ: اسم المجاورة"[2].

وهو في ذلك لا يبتعد عن المفهوم الذي جاء به ابن منظور، والجوار عنده اسم للمجاورة.

وقال "التهانوي" (ت1158هـ): "قال: أبو حنيفة –رحمه الله– جار الشخص: من لصق داره بداره، بحيث يستحق الشفعة لو كان مالكاً لأنّ الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة، فالجار عن الإطلاق، إنما يتناول الجار الملاصق والملازق"[3].

نستنتج من خلال تعريف التهانوي للجوار في اللغة، أن كل ما جاور والتصق فهو من المجاورة.

ويقول "عبد الفتاح حسن علي البجة" في كتابه (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية): "قال محمد وأبو يوسف –رحمهما الله– الملاصق وغيره ممن يسكن محلته"[4].

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مج04، مرجع سابق، ص153.

[2]– ابن دريد (أبو بكر محمد الحسن الأزدي)، جمهرة اللغة، ج2، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، ص1039.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص513.

[4]– المرجع نفسه، ص513.

"جاء في الصحاح: الجار الذي يجاورك، تقول جاورته مجاورة وجواراً وتجاور القوم واجتوروا بمعنى، والمجاورة الاعتكاف في المسجد، وفي الحديث: كان يجاور في العشر الأواخر، وامرأة الرجل جارته، والجار الذي أجرته من أن يظلمه ظالم.

قال الهذلي أبو جندب:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزري

وأجاره الله من العذاب (أنقذه)"[1].

وقد وردت في القرآن الكريم عدّة آيات تحمل لفظة الجار منها:

قال الله تعالى: {وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ}[2].

وقال أيضا: {وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ}[3].

وقال أيضا: {لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا}[4].

وقال عزّ اسمه: {وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ}[5].

ومن هنا يتضح لنا أنّ المعنى اللغوي لمصطلح الجوار يدور حول القرب والملاصقة

2. اصطلاحا:

يقول عبد الفتاح حسن علي البجة:

"جرى مصطلح الجوار عند النحاة والبلاغيين على مفهومين: فالنحاة يعنون به: الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المعرب عمّا يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف.

---

[1]– فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1995م، ص07.

[2] – سورة الأنفال، الأية 48.

[3] – سورة النساء، الأية 36.

[4] – سورة الأحزاب، الأية 60.

[5] – سورة الرعد، الأية 04.

وأما البلاغيون فيعرفه العسكري منهم بقوله: المجاورة تردد لفظتين في البيت ووقوع كل واحدة منهما بجنب الأخرى، أو قريباً منها من غير أن تكون إحداهما لغواً لا يحتاج إليها.

وذلك كقول علقمة:

ومطعمُ العُتْمِ يوم العُتْمِ مطعمه أتى توجّه والمحرومُ محرومُ

فقوله: (العُتْمِ يوم العُتْمِ) مجاورة، و(المحرومُ محرومُ) مثله"[1].

تطرق عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه إلى مصطلح الجوار عند النحاة والبلاغيين؛ فعند النحاة يقصد به خروج الاسم المعرب عن حكمه الإعرابي لعلاقة المجاورة للاسم الذي قبله، وعند علماء البلاغة يقصد به تردد لفظتين في بيت واحد متجاورتين شريطة ألا تكون إحداهما لغواً أو إضافة.

وعرّفه الباحث أحمد حسن خليل عوض بأنه: "اكتساب لفظة من لفظة أخرى أو حرف من حرف آخر في نفس الكلمة حرفاً، أو حركة إعرابية أو بنائية أو لفظة كاملة كما في الإتباع، أو حذف حرف، أو إدغام حرف بحرف آخر، أو همز حرف مدّ، أو إمالة الألف نحو الياء، أو تأنيث ما حقه التذكير أو العكس، وذلك كله لأجل المجاورة"[2].

يرى الباحث أحمد حسن خليل عوض أن الجوار إمّا أن يكون عن طريق الاكتساب أو الحذف أو الإدغام أو الإمالة أوتأنيث ما يجب أن يذكر أو تذكير ما وجب تأنيثه من أجل مجاورة لفظ للفظ آخر.

ويعرّفه "محمد سمير نجيب اللبدي" بقوله: "ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عمّا يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات أو الحروف"[3].

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص514.

[2]– أحمد حسن خليل عوض، الحمل على الجوار في اللغة العربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم، السودان، 1996م، ص04.

[3]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مرجع سابق، ص58.

وعليه فالجوار ظاهرة إعرابية كغيرها من الظواهر تخص الأسماء المعربة لا المبنية عند تجاورها بكلمات أو حروف فتتغير حركتها الإعرابية تبعاً لما قبلها.

ثالثا: الحمل على الجوار (أنواعه، مسائله، شروطه):

لاحظ علماء اللغة عند دراستهم للنحو العربي أن ثمة مسائل نحوية قد تخرج عن القياس، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلا إلا أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي تمكنهم من تفسير وتأويل هاته المسائل الخارجة عن نظام اللغة، "فاهتدوا إلى ابتكار ما يُسمى بنظرية الحمل التي تعمد إلى خلق نظام دقيق ذي سنن عامة تحاول أن تضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللغوية"[1].

فالمتتبع لكتب النحو يرى أنه لا يخلو باب من أبواب النحو من تناول هذه الظاهرة باعتبارها متعلقة بالقياس ولها دور بالغ في تيسير بعض المسائل النحوية.

1. الجوار وأنواعه:

لظاهرة الحمل على الجوار في كلام العرب عدة أنواع ذكر منها ابن جني نوعين في كتابه "الخصائص"، حيث قال في (باب في الجوار): "وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال"[2].

أ. تجاور الألفاظ:

وهو نوعين:

أ.1. تجاور متصل:

"في حروف اللفظة الواحدة المتصل بعضها ببعض، وذلك كقولهم في (صُوَّم): صُيَّم، وكقولهم في (جوَّع): جُيَّع، وكقول الحادرة:

ومُعَرَّض تغلي المراجل تحته بادرت طبخْتَهُ لرهط جُيَّع"[3].

---

[1]– رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي مفهومه، أنواعه، صوره، البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحمولة، جدار للكتاب العالمي، ط1، عمان، الأردن، 2008م، ص77.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج3، مرجع سابق، ص218.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص525.

نلاحظ في كلمتي (صيَّم، جيّع) قلبت الواو إلى ياء حملا على ما قبلها لمجاورتها لها.

ونجد أيضا قول الجرير (الوافر):

"لَحَبَّ المؤقدان إلىَّ مؤسى وجعدة لو أضاءهما الوقود"[1].

نلاحظ من خلال البيت الشعري أن(الواو) في كلمتي (المؤقدان) و(مؤسى) وردت بالهمز وذلك راجع إلى قرب الجوار بين الميم المضمومة والواو التي بعدها.

أ.2. تجاور منفصل:

"في لفظين متجاورين منفصلين وسماه ابن جني: الجوار في المنفصل، ومثاله من بيت الحطيئة:

فإياكم وحية بطن واد هموزِ الناب ليس لكم بسي"[2].

قال ابن جني: "جر الهموز، وهو من صفة الحية لمجاورته لواد"[3].

فلفظة الهموز صفة للحيّة، وجرّت لمجاورتها (بطن الواد).

ب. تجاور الأحوال:

لم يتطرق أحد من النحاة لهذا النوع إلا ابن جني، وقد صرح بذلك، فقال: "وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى"[4].

وتجاور الأحوال يقع على ضربين:

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة ، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، مرجع سابق ، ص 526، ينظر: جرير (حذيفة بن عطية بن الخطفي، ت114هـ)، ديوان جرير، ج2، شر: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص288، والبيت مروي على الشكل التالي:

لحب الواقدان إلى موسى وجعدة لو أضاءهما الوقود.

[2]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص527.

[3]– المرجع نفسه، ص527.

[4]– ابن جني، الخصائص، ج3، مرجع سابق، ص227.

ب.1. تجاور الزمان:

عده ابن جني من الأبواب الغريبة، حيث قال: "وأما تجاور الأحوال (فهو غريب)، وذلك أنهم لتجاور الازمنة ما يعمل في بعضها ظرفا ما لم يقع فيه من الفعل، وإنما وقع فيما يليه، نحو قولهم أحسنت إليه إذا أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولابد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب، كما لابد من ذلك مع العلة، لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان، في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صار كأنهما وقعا في زمان واحد"[1].

ومن خلال هذا القول يتضح لنا أن تجاور الأحوال عند ابن جني متعلق بظرف الزمان.

ب.2. تجاور المكان:

مثّل له ابن جني بقول الشاعر: "وهم إذا الخيل جالوا في كواثبها"[2].

قال ابن جني: "وإنما يجول الراكب في صهوة الفرس لا في كاثبته، لكنهما لما تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد"[3].

2. مسائله:

لكل ظاهرة نحوية مسائل وأبواب تندرج ضمنها آراء النحاة الذين أبدوا رأيهم فيها، وكان لظاهرة الحمل على الجوار مسائل أبرزت آراء النحاة المؤيدين والمعارضين، ونذكر من بين هؤلاء النحاة الأنباري.

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج3، مرجع سابق، ص222.

[2]– المرجع نفسه، ص227.

[3]–المرجع نفسه، ص227.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار، لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار والحمل على الجوار كثير"[1].

نستنتج من خلال قول الأنباري أن الكوفيين أجازوا الحمل على الجوار في الجزم، فهذا الأمر موجود عندهم وحدهم، فهم يرون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار لمجاورته فعل الشرط فحمل عليه في الجزم، ويرون أيضا أن الحمل على الجوار كثير.

فقد كان العلماء في خلاف حول هذه الظاهرة، فاقتصر وجودها في أبواب معينة، وأشهر هذه الأبواب:

أ. النعت:

يعد هذا الباب من أكثر الأبواب التي اتفق عليها النحاة في جواز الحمل على الجوار فيه،" ومن أمثلتهم في هذا الباب :

قوله تعالى: {وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ}[2]، فقد قرر أبو البقاء العكبري إلى أن (محيط) صفة لـ(يوم)، وقد جرّ بالجوار، وقال: (اليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب، ومثله قوله تعالى: {كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ}[3]، قال العكبري: إن (عاصف) صفة لليوم مجازاً، وذكر أيضا أنه يجوز أن يكون صفة لـ(ريح)، ولكنه جرّ لمجاورته (يوم)"[4]، فكلمة "محيط" جاءت مجرورة كونها جاورة لفظة مجرورة "يوم".

---

[1]– الأنباري (الشيخ الإمام كامل الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، دار الفكر، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ص602.

[2]– سورة هود، الآية 84.

[3]– سورة إبراهيم، الآية 18.

[4]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص518.

يقول عبد الفتاح حسن علي البجة: "وممن حمل الآية على الجوار أبو زكريا الفراء فقال: "وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت (الريح) خاصة، فلما جاء بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"[1].

يدلل علي حسن البجة ما ذهب إليه في جواز الحمل على الجوار في باب النعت، ما قاله العكبري والفراء في تفسير آية من سورة إبراهيم أنها محمولة على الجوار.

ب. التأكيد:

"ذكر العلماء أن الحمل على الجوار في التوكيد نادر، [...] وقال البغدادي: "وجرّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلة، وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل الندرة، قال الفراء في تفسيره: أنشدني أبو الجراح العقيلي: البسيط:

يا صاح بلغ ذوِي الزوجاتِ كلِهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنبِ[2].

"فأتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه نعت لذوي"[3].

وجاء في المغني: "قال الفراء: أشد فيه أبو الجراح بخفض (كلهم)، فقلت له: هلا قلت كلَّهم، يعني بالنصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشد فيه بالخفض"[4].

أما الباب الثاني لهذه المسألة هو التأكيد، إلا أنه نادر جداً وقع في بيت شعري على سبيل المثال.

ج. عطف النسق:

"بالرغم من إنكار بعض العلماء لمجيء الحمل على الجوار في باب عطف النسق، وتضعيفهم إيّاه حتى قال أبو حيان في (تذكرته): "لم يأت في كلامهم ولذلك ضعف جداً من

---

[1]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص518.

[2]- المرجع نفسه، ص519، 520.

[3]- المرجع نفسه، ص520.

[4]- المرجع نفسه، ص520.

حمل، قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}[1]، في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فُصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة"[2].

أما الباب الثالث فقد خصص لعطف النسق الذي أنكره العلماء، فذكر أبو حيان أن ما جاء في تخريج الآية ضعيف جداً، وهو أقرب للنعت، ذلك أن النعت تابع لما قبله، أما العطف فيكون بين الاسمين حرف فبذلك تبعد المجاورة.

د. في عطف البيان والبدل:

"لم يذكر أحد وقوع هذا الأسلوب في عطف البيان [...] وأما في البدل فالعلماء مجمعون على أنّه لا يجوز الجوار فيه، قال أبو حيان: لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئا فيما نعلم، وسبب ذلك –والله أعلم– أنه معمول لعامل آخر لا لعامل الأوّل على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع وربما وجب إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً، ففي جواز إظهاره خلاف فبعدت، إذ ذاك، مراعاة المجاورة"[3].

وكان الباب الرابع لمسألة الحمل على الجوار في عطف البيان والبدل، ففي عطف البيان لم يستأثر عن أحد أن ذكره، وفي البدل فقد أجمع العلماء أنه لا يجوز الجوار فيه مرجعين السبب في ذلك إلى أنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأوّل.

يقول ابن هشام: "وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً"[4].

---

[1]– سورة المائدة، الآية 06.

[2]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص520.

[3]– المرجع نفسه، ص521.

[4]– المرجع نفسه، ص522.

"غير أن أبا عبيدة أجازه واستشهد بقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}[1]، حيث ذهب أبو عبيدة أنه مخفوض على الجوار، ورد ذلك العكبري وأبو جعفر النحّاس"[2].

ويضيف عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية" أن ابن هشام يرى ضرورة امتناعه في البدل بدليل أنه مقدر من جملة.

إلاّ أن أبا عبيدة يجيز ذلك مستشهدا بآية من سورة البقرة، أن كلمة (قتال) المجرورة خفضت على الجوار لمجاورتها اسما مجروراً قبلها، وقد عارضه العكبري وأبو جعفر النحّاس في ذلك.

3. الحمل على الجوار وحركات الإعراب:

لقد أولى النحاة اهتمامهم بهذه الظاهرة فكما حددوا أبوابها النحوية و مسائلها ، اهتموا أيضا بتبيان حالة هذه الظاهرة مقترنة بالحركة الإعرابية من جر ورفع ونصب.

"فأما الحمل على الجوار في الجرّ، فقد أكد العلماء جوازه في هذه الحركة الإعرابية، بل إنّ بعضهم جعله مختصاً بها، فقال الصبان: (الجوار يختص بالجر).

وقال أبو حيان: وقال بعض من عاصرنا الأكثر يخصه (الجوار) بالمجرور"[3]

وقد صادفنا الكثير من الشواهد في هذا الصدد من القرآن الكريم والكلام العربي، فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الحمل على الجوار مختص بالجر، حتى أنّ كثيراً منهم أطلق عليه تسمية الجرّ بالمجاورة.

"يقول البغدادي: ليس هذا من الجرّ على الجوار.

ويقول المرزوقي: ويجوز انجراره على الجوار.

وقال أبو حيان: والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة"[4].

---

[1]- سورة البقرة، الآية 217.

[2]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص522.

[3]- المرجع نفسه، ص522.

[4]- المرجع نفسه، ص523.

"أمّا حكم الرفع على المجاورة فلم يقل به النحاة الثقات"[1]

"وأما الحمل على المجاورة في النصب، فلم يقل به أحد، ولم يتحدث فيه أصلا"[2].

ذهب عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه "قياس ظاهرة الحمل في اللغة العربية" إلى عدم إقرار النحاة بحركتي الرفع والنصب على الجوار.

4. شروطه:

اهتم كثير من النحاة بظاهرة الحمل على الجوار، وتناولوها في بحوثهم ومؤلفاتهم فاتفقوا على بعض مسائلها واختلفوا في بعضها الآخر، كما وضعوا لها شروطا تضبطها ، ومن هذه الشروط نذكر:

أ. أن يكون في النكرات وليس في المعارف:

ذهب ابن جني إلى أن الخفض على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف، وذلك في قوله: "أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها فيجوز: (هذا جحر ضب خرب) لقوة حاجة النكرة إلى الصفة فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة، لأنها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها"[3].

ويعلق سيبويه على قولهم: (هَذاَ جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بقوله: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام، هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأن الخرب نعتُ الجحر والجحر رفعٌ، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص523.

[2]– المرجع نفسه، ص525.

[3]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة، 1966م، ص289.

نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضبّ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو الضب بمنزلة اسم واحد"[1].

نرى أن سيبويه لا يمنع القول بالجر بالمجاورة بالرغم من أن الرفع هو الأفصح عند أكثر العرب، كما يرى أن الجر قد وقع بسبب مجاورة كلمة (جحر) (خبر) مرفوع لكلمة مجرورة ألا وهي (ضب) (مضاف إليه) رغم أن حقها الرفع.

"ومن أشهر الشواهد الواردة في النعت قول ذي الرمة:

تريك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب"[2].

فكلمة (غير) جاءت مجرورة رغم أن حقها النصب ، فالجر هنا كان بسبب مجاورتها لكلمة مجرورة وهي (وجه).

ب. أن يتطابق المضاف والمضاف إليه في العدد والتذكير والتأنيث:

من شروط الجر على الجوار اتفاق المضاف والمضاف إليه في العدد والتذكير والتأنيث، فقد ذكر سيبويه في كتابه أن الخليل –رحمه الله– قال: "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدة الأول، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا وقالوا: هذه جحرة ضبابٍ خربة، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا"[3].

وقد خالف سيبويه قول الخليل بقوله: "وهذا قول الخليل –رحمه الله– ولا نرى هذا والأول إلا سواء؛ لأنه إذا قال: هذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب"[4].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص436.

[2]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مجلة الدراسات اللغوية، ع09، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012م، ص122.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص437.

[4]– المرجه نفسه، ص437.

من خلال القول يتبين لنا أن سيبويه لايتفق مع الخليل في شروط جواز الجر بالمجاورة فهو يرى أنه جائز بالرغم من عدم اتفاق المضاف والمضاف إليه.

ج. أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والعطف:

يرى ابن هشام أن الخفض على الجوار لا يجوز في البدل، حيث قال: "وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو مجوز تقديراً"[1].

"وأما في العطف فقد ذكر أن أبا حيان أنكر وقوعه في كلام العرب فقال [...] في (تذكرته): "لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعف جدا قول من حمل قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعا لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة"[2].

وبناءًا على هذا فقد أنكر أبو حيان وقوع الجر على الجوار في البدل.

د. أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه:

" ذكر أبو الفضل الطبرسي أن الحمل على المجاورة جائز عند أمن اللبس، و لذا فقد غلط قراءة حمزة : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}[3]، وقد أورد ذلك في تفسيره فقال: "أن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أن (خرب) من صفة (جحر) لا الضب، وليس كذلك في الآية لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة"[4].

---

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص538.

[2]– المرجع نفسه، ص538.

[3]– سورة المائدة، الآية 06.

[4]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص539.

كما ذكر الشهاب: "أن شرط حسن الإعراب بالمجاورة أمن اللبس ووجود نكتة، وهو في الآية ليس كذلك لأنه المقصود في الآية المسح، إذ المسح لا يغني، أما النكتة فيه فالإشارة إلى تخفيفه حتى كأنه مسح"[1].

من شروط الحمل على المجاورة أن يكون آمن اللبس ، بمعنى أن يكون واضحا غير مشبوه.

هـ. أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع:

من شروط الحمل على الجوار أن يكون في الخفض لا في الرفع، "غير أن ثمة شاهدا يسوقه النحاة لإثبات وقوع الحمل على الجوار في الرفع، ذلك هو قول المتنخل الهذلي:

"السَالِكُ الثَغْرَةَ اليَقْظَان كالِئُها مَشْي الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُل"[2].

وقد أنكر ابن الشجري أن يكون في هذا البيت حمل على الجوار، بل واتهم من يقول به بعدم المعرفة فقال: "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشا وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها..."[3].

"فقد عُد (الفضل) نعتا للهلوك على الموضع لأن معناه عنده كما تمشي الهلوك الفضل"[4].

من خلال ماسبق يتبين لنا أن ابن الجشري لا يجيز الحمل على الجوار في الرفع بل ويتهم من أجازه بعدم معرفة قواعد اللغة والإعراب.

---

[1]- عبد الفتاح حسن علي البجة ، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص539.

[2]- المرجع نفسه، ص540.

[3]- المرجع نفسه، ص541.

[4]- المرجع نفسه، ص541.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما سبق تبين لنا أنّ الحمل بصفة عامة هو إلحاق الشيء على الشيء في حكمه.

والجوار هو اكتساب لفظة لحركة لفظة أخرى، بحكم الجوار والتقارب وهو نوعان كما ذكر ابن جني تجاور أحوال وتجاور ألفاظ.

لظاهرة الحمل على الجوار مسائل وأبواب تندرج ضمنها آراء النحاة من بينها: النعت والتأكيد وعطف النسق وعطف البيان والبدل، كما وضع النحاة شروطاً لجواز الحمل على الجوار وهي:

- أن يكون في النكرات وليس في المعارف.
- أن يتطابق المضاف والمضاف إليه في العدد والتذكير والتأنيث.
- أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والعطف.
- أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه.
- أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع.

الفصل الثاني

موقف العلماء من ظاهرة الحمل على الجوار

أولا: المؤيدون.

ثانيا: المجيزين.

ثالثا: المنكرون.

تمهيد:

اختلف علماء العربية في مسألة الحمل على الجوار، فمنهم من اعترف بوجوده وأنه وارد في كلام العرب وفي القرآن الكريم والحديث الشريف، ومنهم من أنكر وجوده وعده من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه، فقد تعددت الآراء واختلفت المواقف وانقسم النحاة بين مؤيد ومجيز لها بشروط وبين معارض لها، ومن هذه الآراء نذكر ما يلي:

أولا: المؤيدون لهذه الظاهرة:

1. سيبويه (ت180هـ):

يرى سيبويه أن الجر بالمجاورة وارد في كلام العرب، فقد سمع عنهم حيث قال: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا، هذا جحر ضب خرب، ونحوه فكيف ما يصح معناه"[1].

وقال أيضا: "إنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بهِم وبدارهِم"[2].

فمن خلال المثال الذي ذكره نلاحظ أن كلمتي (بهم) و(بدارهم) جرتا بالكسر كونهما جاورتا حرفين حركتهما الكسرة وهما (الباء) في لفظة (بِهِم) و(الراء) في لفظة (بِدارهِم).

2. أبو البقاء العُكبري (ت616هـ):

ممن أجازوا هذه المسألة في القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، حيث قال: "وليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: {وَحُورٌ عِينٌ} على قراءة من الجر وهو معطوف على قوله: {بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ}"[3].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، مرجع سابق ، ص67.

[2]– المرجع نفسه، ص436.

[3]– العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسن)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، القاهرة، دت، ص422.

وقال أيضا: "أجرت العرب كثيرا من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم: جحر ضب خرب، وكقولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير"[1].

يرى العكبري أن الحمل على الجوار جائز عند العرب بالرغم من أنه يخالف المعنى فالنحاة أجازوه قياسا على المسموع.

3. ابن هشام الأنصاري (ت761هـ):

تحدث ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) عن مسألة الحمل على الجوار بأنه وارد في النعت والتوكيد، حيث قال: "والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا"[2].

4. ابن آجروم الصنهاجي (ت723هـ):

تحدث ابن اجروم عن ظاهرة الجر بالمجاورة في مقدمته ، "ويرى أن له أسبابا أربعة هي الجر بالحرف والجر بالإضافة والجر بالتبعية، والجر بالمجاورة"[3].

فهو يعتبر من المجيزين بالجر بالمجاورة.

---

[1]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغات، مج10، ع02، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م، ص231.

[2]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، ط1، الكويت، 2000م، ص662.

[3]– فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، مرجع سابق ، ص12.

ثانيا: موقف المجيزين المشروط وضمن أبواب دون أبواب:

لا ينكر أصحاب هذا الاتجاه الحمل على الجوار وإنما أجازوه بشروط، ومن هؤلاء نذكر:

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي:

نقل عنه أنه لا يقر بوجود الحمل على الجوار "في حالة الجر ولا يجيزه، إلا إذا كان المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع"[1].

فقد ذكر سيبويه أن الخليل قال: "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا"[2].

من خلال ماورد في قول الخليل تبين لنا أنه لا يجيز الحمل على الجوار في الجر إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد فإذا اختلفا في شرط من هاته الشروط لا يصح الجر بالمجاورة وهو لايجيز قول "هذان جحرا ضب خربان " لعدم اتفاق المضاف (جحرا) مع المضاف إليه (ضب) في العدد.

2. أبو حيان الأندلسي (ت745هـ):

لا يجيز أبو حيان الحمل على الجوار في العطف ولكن يجيزه في النعت والتوكيد، فمن العطف قول البغدادي: "وأما جر الجوار في العطف، فقد قال أبو حيان في (تذكرته): لم يأت

[1]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص233.

[2]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،مرجع سابق، ص550.

في كلامهم، ولذلك ضعف جدا قول من حمل قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}[1]. في قراءة من خفض على الجوار"[2].

وأما الحمل على الجوار في النعت والتوكيد فذلك وارد في قوله: "وقرئ بالجر شاذا وخرجت على العطف على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار"[3].

نرى أن أبو حيان لا يجيز وقوع الحمل على الجوار في العطف ، ولكنه يقر بوجوده في النعت والتوكيد.

3. ابن مالك (ت672هـ):

من المجيزين بالحمل على الجوار بشرط أن يكون في العطف حيث قال: "وتنفرد الواو أيضا بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}[4] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر"[5].

4. ابن هشام الأنصاري (ت761هـ):

ينكر وقوعه في العطف والبدل إلا أنه أجازه في عطف البيان، حيث قال: "ورأو أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف به، حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا"[6].

---

[1]– سورة المائدة، الآية 06.

[2]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص550.

[3]– المرجع نفسه، ص550.

[4]– سورة المائدة، الآية 06.

[5]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص234.

[6]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص551.

5. الصبان (ت1206هـ):

"يرى أن الجوار مختص بالجر، وبالنعت قليلا ، والتوكيد نادرا، ونقل عن شيخه السيد فقال: "قال بعضهم: الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء [...] وأن ابن جني أنكره وجعل (خرب) صفة ضب بتقدير مضاف أي: خرب جحره، وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع"[1].

وبهذا فهو يتفق مع النحاة الذين أجازوا الجر بالمجاورة في باب النعت والتوكيد .

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص551.

ثالثا: المنكرون لهذه الظاهرة:

من أشهر النحاة الذين عارضوا هذه الظاهرة النحوية، نجد من بينهم:

1. ابن جني (ت392هـ):

"فابن جني يقرّ بحصول الإجماع بين النحاة على جواز الجرّ بالمجاورة، ولكنه رغم ذلك يرى أنّ هذا الإجماع مما يجوز القول بخلافه باعتبار أن باب الاجتهاد والاستدراك على أقوال الأولين في مختلف صنوف العلوم يبقى دائما مفتوحا أمام العلماء المجتهدين الذين لا يخلو منهم زمان"[1].

وعليه فإن ابن جني يصرح بإجماع النحاة على جواز الجر بالمجاورة إلا أن هذا الرأي يجوز القول بغيره لطالما أن هناك من يجتهد في دراسة هذه المسألة معتمدا على أقوال النحاة الأولين.

وفي هذا يقول ابن جني: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضبّ خربٍ، فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضوع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإنه إذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقُبل"[2].

وتلخيص هذا أنّ أصله:" هذا جُحر ضبّ خربٍ جُحرُه، فيجري (خرب) وصفا على (ضبّ) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: (مررتُ برجلٍ قائم أبوه) فتجري (قائما) وصفاً

[1]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص119.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج1، مرجع سابق، ص 191، 192.

على (رجل)، وإن كان القيام للأبّ لا للرجل، لما ضمن من ذكره والأمر هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه"[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ابن جني ينكر الحمل على الجوار فهو يرى أن ما ورد في كلام العرب في قولهم : "هذا جحر ضب خرب" يعد من الشاذ الذي لا يحمل عليه لأنه وقع حذف للمضاف المرفوع (جحره) لا غير وأن الأصل فيه أن يقال "هذا جحر ضب خرب جحره".

2. السيرافي (ت368هـ):

ومن الذين أنكروا هذه الظاهرة وأنكروا وجودها أصلاً نجد السيرافي الذي أنكر" وجود الجرّ بالمجاورة في كلام العرب، وفي هذا يقول: رأيت بعض النحويين من البصريين قال في هذا: (هذا جُحر ضبّ خربٍ) قولاً شرحته وقويته بما يحتمله، زعم هذا النحوي أن المعنى: هذا جُحرُ ضبّ خربِ الجحرِ، والذي يقوي هذا أنه إذا قلنا: (خربٍ الجحرٍ) صار من باب حسن الوجه، وفي خربِ الجحرِ مرفوع لأن التقدير: كان خربٍ جحرُه"[2].

ومن هنا يتضح لنا موقف السيرافي من ظاهرة الحمل على الجوار فهو يرى أن خرب الجحر أصلها الرفع لأن التقدير: كان خرب جحره.

3. ابن الشجري (ت542هـ):

يقول المنتخل الهذلي:

"السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل"[3]

ففي هذا السياق نجد ابن الشجري الذي أنكر وجودها، فيقول:" وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، مرجع سابق، ص191، 192.

[2]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص120.

[3]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص219.

للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما (الفضل) نعت للهلوك على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هي المشي إليها"[1].

ومن خلال هذا يتبين أن ابن الشجري كان شديد الإنكار لهذه الظاهرة، حتى أنه اتهم من يجيزونها بعدم معرفة قواعد الإعراب.

4. أبو جعفر النحاس (ت338هـ):

وممن أنكر الجر على الجوار نجد أبا جعفر النحّاس، فنراه يقول: "الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء"[2].

"ثم أردف يعلق عليهما، أي على الحمل على الجوار والإقواء بقوله: فلا يجوز مثل هذا، ولا لشاعر نعرفه؛ فكيف يجوز في كتاب الله"[3].

ويقول أبو جعفر في موضع آخر: "لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله –عزّ وجل– ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط وقع في شيء شاذ وهو قولهم: هذا جحرُ ضبّ خربٍ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضبّ خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء"[4].

وأضاف قائلا: "ولا يحمل شيء من كتاب الله –عزّ وجل– على هذا ولا يكون بأفصح اللغات وأصحها"[5].

وقال أيضا: "وهذا القول غلط عظيم، لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما غلط ونظيره الإقواء"[6].

---

[1]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والمعارضة، مرجع سابق، ص220.

[2]– المرجع نفسه، ص232.

[3]– المرجع نفسه، ص232.

[4]– محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ص241.

[5]– المرجع نفسه، ص241.

[6]– المرجع نفسه، ص241.

من خلال عرضنا لآراء أبو جعفر النحّاس يتبين لنا تشدده في قضية المجاورة، فهي عنده غلط ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه في كلام العرب وخاصة في اعراب آيات كتاب الله.

5. ابن الحاجب (ت646هـ):

ومن هؤلاء المنكرين أيضا نجد ابن الحاجب الذي يقول: "لم يأتِ الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب"[1].

نجد أن ابن الحاجب ينكر ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وأن ما وجد منه فهو يعتبره من الشاذ.

6. الرازي (ت606هـ):

"ومنهم أيضا الرازي الذي قال في معرض تفسيره لقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}[2].

لم يجوز أن يقال هذا كسر على الجوار كما في قول: جحرُ ضبّ خربٍ... قلنا هذا باطلا من وجوه: الأوّل: أن الكسر على الجوار معدود في اللحن، وثانيهما: أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الإلتباس، ما في قوله: جحرُ ضبّ خرب؛ فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضبّ لا للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الإلتباس غير حاصل"[3].

نرى أن الرازي ينكر وجوده بدليل أن الكسر على الجوار لحن ويلجأ إليه لمنع الإلتباس.

---

[1]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص232.

[2]– سورة البقرة، الآية 217.

[3]– محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ص242، 243.

وممّا تقدم ذكره فإننا عرضنا موقف المنكرين القدامى لهذه الظاهرة، فكما كان لهم نصيب من البحث والذكر، فقد كان للمعاصرين أيضا نصيب من بحثنا من خلال عرض آرائهم في هذا الصدد.

فمن المعاصرين الذين رفضوا وأنكروا ظاهرة الجرّ بالمجاورة نجد عباس حسن في (كتابه النحو الوافي)، وفي هذا يقول: "قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً، لا لمتابعة المنعوت، ويذكرون في هذا مثالا كثر ترديده حتى ابتذل وهو (هذا جحرُ ضبّ خربٍ)، يعربون كلمة (خربٍ) صفة لـ(الجحر) لا لـ(الضبّ) كي لا يفسد المعنى ويجرون النعت تبعاً للفظ: (ضبّ) الذي يجاوره، وقد أولوه تأويلات أشهرها أن الأصل: (هذا جُحرُ ضبّ خربٍ جحرُه)، ثم طرأ حذف وغير حذف... ويطليون الكلام والجدل، والحق أنّ هذا النوع الغريب من الضبط بسبب المجاورة والنوع الآخر الذي سببه التوهم جديران بالإهمال وعدم القياس عليهما، بل عدم الإلتفات إليهما مطلقا"[1].

فعباس حسن يقرّ بإمكانية مجيء النعت مجروراً لمجيئه مجاوراً لكلمة مجرورة، وليس لمتابعة منعوته في حركته الإعرابية، ولكنه رغم ذلك ينصح بعدم الإلتفات إلى أمثال هذه الحالات الشاذة في كلام العرب، ولا بالقياس عليها نظراً لقلة ورودها في اللغة، ويرى أنّ هذا المثال كثير الورود في بيئة النحاة إلى أن أصبح في درجة الابتذال.

يقول عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه نظرية قياس الحمل: "فمن الذين رفضوه ، وطالبوا بغض النظر عنه الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)، "ويرى فيه مسألة الجرّ بالمجاورة أحد العوامل التي تجر بها الأسماء ولكنه اتبع فريق العلماء القدامى الذين كانوا يضعون هذا الأسلوب، ويستنكرونه، لذلك فهو يطالب بإلغائه وإلغاء الجرّ على التوهم أيضا،

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج3، دار المعارف، ط3، مصر، 1996م، ص450، 541.

فيقول: وبقي سببان آخران للجرّ: أحدهما الجرّ على التوهم ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به... والآخر الجرّ على المجاورة، والواجب التشدد في إهماله وعدم الأخذ به مطلقاً"[1].

ومن خلال المقولة التي أوردها عبد الفتاح حسن علي عن عباس حسن نرى أنه يعتبر الجر بالمجاورة من العوامل التي تجر بها الأسماء إلا أنه أنكرها متبعا في ذلك العلماء القدامى الذين يضعون هذا الأسلوب ويستنكرونه فهو شديد الرفض لهذه الظاهرة.

ويذهب بعض النحاة المعاصرين إلى أن: "الجرّ بالمجاورة شبيه بالعطف على التوهم، لما في هذا وذاك من بعد عن الأصول، وتعنّت في الاستعمال ومن أمثلته قولهم: ليس المؤمن متأخراً أو قاعدٍ عن إغاثة الملهوف، فكلمة (قاعدٍ) معطوفة توهموا العبارة على الوجه التالي (ليس المؤمن بمتأخرٍ) فعطفوا عليه (قاعدٍ) رغم أن الباء غير موجودة هنا في خبر ليس.

فهذا الكلام إذن دليل على أنّ من النحاة من ينظر إلى الجرّ بالمجاورة على أنه نوع من التعنت والتعسف في حق الأصول العربية الصحيحة والأصلية ولا يتحرجون من رمي النحاة القائلين به، أي بالجرّ على المجاورة.. بالتوهم والاضطراب"[2].

ومن خلال القول يتضح لنا أن من النحاة المعاصرين من يشبه الجر بالمجاورة بالعطف على التوهم لأن كلاهما بعيدين عن الأصول العربية، وهم في ذلك يصفون من يقول بالجر بالمجاورة أنه متوهم ومضطرب.

[1]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص642.

[2]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص122.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا لآراء العلماء اتضح لنا ما يلي:

- أن النحاة اختلفوا في دراسة هذه المسألة، فمنهم من أقر بوجودها ودلل على ذلك بالشواهد التي تبيّن موقفه كسيبويه والعكبري وابن هشام الأنصاري وابن آجروم الصنهاجي، ومنهم من أجازه بشروط كالخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو حيان الأندلسي وابن مالك، ومنهم من أنكره واعتبره من الشاذ كابن جني، السيرافي، و أبو جعفر النحاس...
- أما من المعاصرين نجد عباس حسن الذي أنكر وجوده وعده من الشاذ .

الفصل الثالث

الحمل على الجوار

دراسة في نماذج مختارة

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الحديث الشريف.

ثالثا: كلام العرب.

تمهيد:

تطرقنا في الفصلين السابقين إلى ظاهرة الحمل على الجوار، وما يترتب عنها من أحكام وشروط، كما أن لهذه الظاهرة جوانب متعددة فقد تكون في الأحوال والأحيان، وقد تكون في الألفاظ أو ما يسمى بالجوار المتصل والمنفصل، كما يتعلق الجوار بحركات الإعراب وما يترتب عنها من حكم إعرابي وغيرها من الجوانب، وقد وردت في اللغة العربية شواهد على هذه الأنواع نجدها في كلام العرب (شعره ونثره)، وكذلك في القرآن الكريم والحديث الشريف.

وفي هذا الفصل سنتطرق لذكر أهم شواهد الحمل على الجوار الواردة في اللغة العربية.

أولا: من القرآن الكريم:

ورد الحمل على الجوار في القرآن الكريم في بعض المواضع نذكر منها ما يلي:

1. في الجرّ على الجوار:

قال تعالى: {وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ}[1].

نلاحظ في هذه الآية أن كلمة (كذب) جاءت مجرورة على الجوار، كونها جاورت لفظة مجرورة،"فلا يمكن أن يوصف الدم بالكذب والمعنى –والله أعلم– أنهم جاءوا على قمصيه كون حالهم كاذبين بدم، ويؤكد ذلك قول الزمخشري، وقرئ كذبا نصبا على الحال بمعنى جاءوا به كاذبين"[2].

وفي قوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ}[3].

نلاحظ أن لفظة (المشركين) في الآية الكريمة جاءت مجرورة عطفا على المضاف (أهل) والمضاف إليه (الكتاب) ، وكان حقها الرفع عطفا على (الذين كفروا) لأنه اسم (يكن).

قال تعالى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ}[4].

نلاحظ في الآية الكريمة أن كلمة (محفوظ) (صفة) جاءت مجرورة بدافع الجوار كونها جاورت كلمة مجرورة (لوح) .

وقال تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ}[5].

---

[1]– سورة يوسف، الآية 18.

[2]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، علوم اللغة دراسات علمية محكمة، مرجع سابق، ص51.

[3]– سورة البينة، الآية 01.

[4]– سورة البروج، الآية 21، 22.

[5]– سورة البقرة، الآية 217.

نلاحظ أن لفظة (قتالٍ) جاءت مجرورة لأنها بدل من (الشهر) (اسم مجرور).

2. في الرفع على الجوار:

قال تعالى: {وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ}[1].

نلاحظ في الآية السابقة أن كلمة (مُستقر) جاءت مرفوعة لأنه خبر عن (وكُلّ) (مبتدأ).

وفي قوله أيضا: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ}[2].

نلاحظ في الآية الكريمة أن لفظ (حور) جاءت مرفوعة عطفا على(ولدان) (فاعل مرفوع).

3. في النصب على الجوار:

قال تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}[3].

نلاحظ في الآية الكريمة أن كلمة (شركاءكم) جاءت منصوبة كونها معطوفة على (أمركم) (مفعول به)، فالعطف بالنصب جاء بدافع المجاورة.

وقد اختلف العلماء في اعراب كلمة (شركاءكم)، فقال النحاس: "في نصب الشركاء على قراءة الجمهور ثلاثة أوجه:

الأول: بمعنى وادعوا شركاءكم قاله الكسائي والفراء أي ادعوهم لنصرتكم فهو على هذا منصوب بفعل مضمر"[4].

---

[1]– سورة القمر، الآية 03.

[2]– سورة الواقعة، الآية 17–22.

[3]– سورة يونس، الآية 71.

[4]– محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج4، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، دمشق، 1992م، ص277.

الثاني: "وقال محمد بن يزيد المبرد هو معطوف على المعنى كما قال الشاعر:

يا ليت زوجك في الوغى متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد به لكنه محمول كالسيف"[1].

الثالث: وقال الزجاج: "المعنى مع شركائكم فالواو على هذا واو مع وأما قراءة أجمعوا بهمزة وصل فالعطف ظاهر أي أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وأما توجيه قراءة الرفع فعلى عطف الشركاء على الضمير المرفوع في أجمعوا وحسن هذا العطف مع عدم التأكيد بمنفصل كما هو المعتبر في ذلك"[2].

[1]– محمد الدين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مرجع سابق، ص277.

[2]– المرجع نفسه، ص277.

ثانيا: من الحديث الشريف:

1. "خرج رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فإذا بنسوة جلوس، فقال: ما يجلسكن؟، قلن: ننتظر الجنازة، قال: هل تغسلن؟، قلن: لا، قال: هل تحملن؟، قلن: لا، قال: هل تدلين فيمن يدل؟، قلن: لا، قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات".

فالأصل (الموزورات) بالواو من الوزر، حيث قلبت الواو همزة لتشاكل الهمزة في مأجورات"[1].

فيرجع سبب الحمل في الحديث هو عامل التشاكل والجوار.

2. وجاء في حديث عذاب القبر: "إن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد –صلى الله عليه وسلم– وما جاء به، فيقول: لا أدري، فيقال: لا دريت ولا تليت".

والأصل: تلوت بالواو من التلاوة فقلبت بالتشاكل الياء في دريت[2].

3. وحديث: "اللهم ربّ السماوات وما أظللن وربّ الأرضين وما أقللن وربّ الشياطين وما أضللن".

والأصل: (لو ما أضلوا) وإنما عدل منه حملاً لمشاكلة (أظللن وأقللن)، كما في (لا دريت ولا تليت)، وفي (مأزورات غير مأجورات)[3].

ومنه فالحديث الشريف "أنفق بلالا ولا تخشى من ذي العرض إقلالاً"[4].

فنلاحظ هنا أن كلمة إقلالاً اتبعت كلمة بلالاً في التنوين بحكم المجاورة.

---

[1]– زيان أحمد الحاج إبراهيم، المجاورة في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ج61، نوفمبر 1987م، ص159.

[2]– المرجع نفسه، ص160.

[3]– المرجع نفسه، ص160.

[4]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص533.

ثالثا: من كلام العرب:

1. الشعر:

أ. الجرّ على الجوار:

- يقول ذو الرمة:

تُريك سُنةَ وجهٍ غيرِ مُقرفة مَلساء ليس بها خَال ولا نَدب[1].

نلاحظ في هذا البيت الشعري أنّ كلمة (غير) وهي نعت لكلمة (سنة)، وهي مفعول به منصوب، قد جاءت هنا مجرورة وحقها أن تكون منصوبة من باب أنّ الصفة تتبع الموصوف، إلاّ أنها جرت بسبب مجاورتها لكلمة مجرورة وهي (وجه) وهي مضاف إليه مجرور، فلذلك جاءت مجرورة.

- قال الشاعر:

يا صَاح بلّغ ذوي الزوجاتِ كلّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انْحلت عُرّى الذّنب[2].

نلاحظ هنا أنّ كلمة (كلّهم) وهي توكيد معنوي لكلمة (ذوي) التي جاءت منصوبة على المفعولية وعلامة نصبها فتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها الثقل، فكلمة (كلّهم) كان حقها النصب باعتبارها توكيدا وبطبيعة الحال التوكيد من التوابع، فبذلك يأخذ نفس حركة متبوعه، ولكن في هذه الحالة وردت مجرورة لمجاورتها كلمة مجرورة وهي (زوجاتِ)، وقد وقع في هذا البيت تقديم؛ فتقدير الكلام: بلغ الزوجاتِ كلّهم.

فكلمة (الزوجاتِ) تُعرب مضاف إليه لذوي وهي مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

قول العجاج الراجز: "كأنّ نسجَ العنكبوت المرملِ"[1].

---

[1]– ذي الرمة، الديوان، شر: عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006م، ص12.

[2]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص123.

نلاحظ هنا أن كلمة (المرمل) وهي صفة قد جاءت مجرورة فخفضت على الجوار وكان حقها النصب لكونها وصفاً لكلمة (النسيج)، وهي مضاف وليست وصفاً لكلمة (العنكبوت) التي جاءت مضافاً إليه، إلاّ أن حكم الجوار قد غلب في هذا البيت.

- يقول الحطيئة:

فإيّاكم وحَيةَ بطن وادٍ هموزٍ الناب ليس لكم بسيِّ[2].

نلاحظ هنا أن كلمة (هموزٍ) وهي صفة قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (واد) وهي مضاف إليه مجرور، إلاّ أن حقيقتها النصب لأنها نعت لكلمة (حية) المنصوبة، فقد حملت الكلمة على الجوار وخضعت للتغيير.

- ويقول بدر بن عامر الهذلي من الكامل:

لم يعلُهُ مطرٌ ولم يبسط له ماءٌ يجمُّ لحافرٍ مَعْيونِ[3].

نلاحظ هنا في قول الهذلي أن كلمة (معيون) وهي صفة، جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة (حافر) وهي اسم مجرور بـ(لـ)، إلا أن حكمها الإعرابي أن يكون الرفع لأن (معيون) نعت لكلمة (الماء) المرفوعة، والصفة تتبع الموصوف وقد وقع تقديم وتأخير في البيت، فمرد القول أن نقول: ماءٌ معيونٌ.

- يقول الشاعر:

---

[1]– جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، (د.ط)، المملكة العربية السعودية، 1982م، ص1166.

[2]– الحطيئة، الديوان، شر: أبي الحسن السكري، تح: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدم بشارع محمد علي، (د.ط)، مصر، 1905م، ص139.

[3]– أبي سعيد الحسين بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، ج1، تح: عبد الستار أحمد فراج، مرا: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص408.

لَمْ يَبقَ إلاّ أسير غير منفلتٍ و موثقٍ في عقال الأسر مكبول[1].

ونلاحظ هنا أن كلمة (موثق) عطف وقد وردت هنا في هذا البيت مجرورة ولكن ليس لمجاورة (منفلت) بل هي عطف على كلمة (أسير) لأن أصل الكلام: (غير أسير)، فقد وقع تقديم وتأخير في الكلام.

- يقول أبو بكر الهذلي:

حملت به في ليلةٍ مزؤودةٍ كرهاً وعَقْد نطَاقِها لم يحلل[2].

وفي هذا يقول المرزوقي: "ويجوز انجراره على الجوار وهو في الحقيقة للمرأة كما قيل: هذا جحر ضبّ خربٍ، وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب ولأمنهم اللبس"[3]. فمن يرى هذا يظن أنّ (مزءودة) صفة (لليلة)، إلا أن المرزوقي يزيل اللبس؛ فمزءودة صفة للمرأة، فيجوز بذلك حملها على الجوار وجرها.

- يقول أبو بكر الهذلي:

سُجراء نفسي غَيرَ جمعِ أشابةٍ حُشُدٍ ولا هلْكِ المفارِش عُزَّلِ[4].

فالملاحظ هنا أن كلمة (حشد) وردت مجرورة، فالقارئ يظن بأن (حشد) صفة لكلمة (أشابة) التي وردت هي أيضا مجرورة، لكنّ الأولى جرّت ليس لأنها وصف لها وإنما جرّت بحكم الجوار والملاصقة.

- وقول الفرزدق:

---

[1]– مرتضى الإيرواني، الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة مطالعات إسلامي، ع1، إيران، (د.ت)، ص229.

[2]– أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، مرجع سابق، ص1072.

[3]– عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص523.

[4]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص228.

وإذا الرِّجال رأوا يزيد رأيتهم خُضعُ الرقابِ نواكسِ الأبصارِ[1].

والملاحظ هنا أن كلمة (نواكس) وهي صفة قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (الرقاب) وهي مضاف إليه مجرور، إلاّ أن حقها الرفع ولكن يجوز الجر، فيقول في ذلك الأخفش: "يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء، كما قالوا: جحرُ ضبٍ خربٍ"[2].

- وقال آخر:

كَأنَما ضَربتْ قدام أعينها قُطْناً بمُستَحصد الأوتارِ مَحلوجِ[3].

ونلاحظ هنا أن كلمة (محلوج) وهي صفة، قد خفضت على الجوار نظراً لمجاورتها كلمة (الأوتار) المجرورة، وكان حقها النصب فنقول: (قطنا بمستحصد الأوتار محلوجاً)، لأن محلوج وصف لكلمة (قطنا) المنصوبة ولكنه خفضه على الجوار.

- وقول الأخطل:

جزى الله عني الأعْوَرَين مَلَامة وفروة ثفر الثورةِ المتضاجِمِ[4].

والملاحظ هنا أن كلمة (المتضاجم) وهي صفة وردت مجرورة حملاً على الجوار لكلمة (الثورة) وهي مضاف إليه مجرور، إلاّ أنّ الأصل فيها أن تكون منصوبة لأنها صفة لكلمة (ثغر) المنصوبة.

- وقول الشماخ:

وقَدْ كَان في الحرب العَوَان مُشَمراً وفي الحيّ مشّاءَ العشياتِ ذبالِ[5].

---

[1]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص229.

[2]– المرجع نفسه، ص229.

[3]– المرجع نفسه، ص229.

[4]– المرجع نفسه ، ص229.

[5]– المرجع نفسه، ص228.

ونلاحظ هنا أن كلمة (ذبال) وهي صفة، قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (العشيات) المجرورة، والأحق أن ترد منصوبة لأنها نعت لكلمة (مشّاء) المنصوبة، فتدخل عامل الجوار وتخلت الكلمة عن أصلها وجرّت.

- قول البحتري:

ذَمَمنا عهده لما ذممنا ذميمَ سجيةٍ لحزٍ بخيل[1].

ونلاحظ هنا في قول البحتري أن كلمة (لحز) وهي صفة المذموم، قد جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة (سجية) المجرورة، والوجه فيها النصب، فنقول: ذميمَ سجيةٍ لحزاً بخيلاً، إلا أنها وبحكم الجوار تخلت عن أصلها.

- يقول الأخطل:

والمُطْعِميْنَ إذا هبّت شَامِية تُزجِي الجَهَام سديفَ المربعِ الواري[2].

والملاحظ في قول الأخطل أن كلمة (الواري) وهي صفة، قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (المربع) المجرورة، إلاّ أنّ حقيقتها أن ترد منصوبة لأنها كما قلنا وصف لكلمة (سديف) المنصوبة وكان هذا التغيير بسبب الجوار.

- يقول الشاعر:

فَهَل أنت إن ماتت أتانك راحِلُ إلى آل بسطام بن قيسٍ فخاطبِ[3].

نلاحظ في هذا البيت أن كلمة (خاطب) وهي اسم معطوف قد جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة مجرورة وهي (قيس) وهي في الحقيقة عطف على كلمة (راحل) المرفوعة، فحكمها الأصلي هو الرفع وليس الجر ولكن بحكم المجاورة جرّت.

---

[1]– البحتري، الديوان، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، (د.ط)، مصر، (د.ت)، ص649.

[2]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص229.

[3]– مرتضى الايرواني، الجر على الجوار في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص123.

- وقول الشاعر:

فيضحكُ عرفانَ الدروع جلودُنا إذا جاء يومّ مظلمُ الشمسِ كاسفٍ[1].

نلاحظ هنا أن كلمة (كاسف) وهي صفة، قد جاءت مجرورة لقربها من كلمة (الشمس) المجرورة، وكان حقها الرفع لأنها صفة لكلمة (يوم) المرفوعة، فالملاحظ هنا أيضا أن الشاعر لا يقصد (كاسف الشمس)، فبذلك يكون قد حذف معمول الصفة، فكاسف صفة لليوم نفسه لأن الكسوف يكون فيه.

- قال دريد بن الصمة:

فطاعنت عنه الخيل حتى تبددت وحتى علاني حالكُ اللونِ أسودِ[2].

والملاحظ في هذا البيت أن كلمة (أسود) وهي صفة قد جرّت لمجاورتها كلمة مجرورة وهي (اللون) وهي مضاف إليه مجرور، إلاّ أنّ حكمها الإعرابي يكون الرفع لأن كلمة (أسود) نعت لكلمة (حالك) المرفوعة، فتخلت (أسود) عن الرفع والتزمت بالجرّ بحكم المجاورة والقرب.

- وقال امرؤ القيس:

كأَنَّ أبانا في أفَانين وَدْقِه كبيرُ أُناسٍ في بِجَادِ مزملِ[3].

نلاحظ هنا في بيت امرئ القيس أن كلمة (مزمل) وهي صفة قد جاءت مجرورة (بجاد) وهي اسم مجرور بـ(في)، والأصل فيها أن تكون مرفوعة لأنها نعت لكلمة (كبير) المرفوعة.

- قال زهير:

لَعِب الزَّمان بها، وغيّرها بعدي سوافي المورِ، والقَطْرِ[4].

---

[1]– أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، تح: إبراهيم شمس الدين، دار السرور، (د.ط)، بيروت، لبنان، 2016، ص74.

[2]– دريد بن الصمة، الديوان، تح: عمر عبد الرسول، دار المعارف،(د.ط) ، القاهرة ، مصر، 1985م، ص64.

[3]– امرؤ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، القاهرة، مصر، 1984م، ص25.

[4]– زهير بن أبي سلمى، الديوان، شر: علي حسن فاغور، دار العلمية العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1988م، ص54.

نلاحظ هنا أن كلمة (القطر) وهي معطوفة على السوافي قد جاءت في هذا البيت مجرورة لمجاورتها كلمة قبلها مجرورة (المور)، وحقّها أن ترد مرفوعة كما ذكرنا سالفا أنها معطوفة على كلمة (سوافي) المرفوعة وليس معطوفة على كلمة (المور) المجرورة، "فمن الناحية الدلالية للبيت أنّ: المور هو الغبار، لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولا لسوافي، فقد وقع حذف في الكلام فتقدير الكلام أن نقول: سوافي المور وسوافي القطر.

فمراد الشاعر زهير أن الذي غيّر الديار شيئان، إما الريح التي تسعى عليها التراب أو المطر وهذا المعنى لا يكون إلاّ بأن يكون القطر معطوفا على سوافي مع أنه ليس للمطر سواف، فيكون مرفوعاً في التقدير، جرّه لمجاورته المجرور الذي قبله، فنقول: القطر معطوف على سواف والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحمل بحركة المجاورة"[1].

- وقول عنترة:

كذب العتيقُ وماءٌ شنَّ باردٍ إن كنتِ سائلتي عتوقاً فاذهبي[2].

نلاحظ هنا أن كلمة (بارد) وهي صفة، جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة (شن) المجرورة، وحقيقتها أن تكون مرفوعة لأنها صفة لكلمة (ماء) المرفوعة وهي معطوفة على ما قبلها، ولأنّ الشن لا يوصف بالبرودة فبذلك تكون بارد صفة للماء لا للشن، إلا أنها وبحكم الجوار اكتسبت حركتها الإعرابية فجرّت.

- وقول الشاعر:

أطوف بها لا أرى غيرها كما طافَ بالبيعةِ الراهبِ[3].

---

[1]- محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ص266 ، بتصرف.

[2]- عنترة، الديوان، المكتب الإسلامي، (د.ط)، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص273 .

[3]- حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص230.

والملاحظ في هذا البيت الشعري أن كلمة (الراهب) وهي فاعل مرفوع قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (البيعة) وهي اسم مجرور بـ(ب)، والأصل في هذا أن كلمة (الراهب) هي فاعل للفعل (طاف) وإنما خفضت لمناسبة الجوار والقرب ولكن حقها الإعرابي هو الرفع وليس الجر، وقد وقع في الكلام تقديم وتأخير: فتقدير الكلام: طاف الراهب بالبيعة، فقد قدم بالبيعة (شبه جملة) وأخر الفاعل (الراهب).

- قال الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامرُ العنسِ والرحلِ والإقناب والحلس[1].

فالملاحظ هنا أن كلمة (الراحل) قد وردت مجرورة وكان حقها أن تكون مرفوعة معطوفة على كلمة (الضامر) المرفوعة، فالأخيرة رويت بالرفع، لكنه جرّ بسبب مجاورته لكلمة (العنس).

- يقول الشاعر:

يا معشر العزُاب إنْ حان شرْبكم فلا تشربوا ما حجَّ للهِ راكبٍ[2].

فالملاحظ هنا أن كلمة (راكب) وهي فاعل قد وردت مجرورة لمجاورتها لفظ الجلالة (الله) وهو اسم مجرور باللام، وكان حقها أن تكون مرفوعة، إلاّ أنها وبحكم المجاورة تخلت عن أصلها الإعرابي والتزمت بالجرّ.

ب. الرفع على الجوار:

- يقول المنتخل الهذلي:

السّالِكُ الثُغْرَة اليَقْظَان كَالِئُها مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفضلُ[3].

---

[1]– مجيد خير الله راهي الزاملي ، المجاورة في اللغة العربية ،مرجع سابق ، ص06.

[2]– قاسم محمد الصالح، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج03، ع02، عمان، 2007م، ص136.

[3]–حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص219.

نلاحظ هنا في قول الهذلي أن كلمة (الفضل) وهي صفة قد وردت مرفوعة لأنها جاورت كلمة قبلها مرفوعة وهي (الخيعل)، وحقها أن تأتي منصوبة لأنها نعت لكلمة (الهلوك) المنصوبة، فالصفة تتبع الموصوف في كل شيء.

- يقول لبيد واصفا الحمار:

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلبُ المعقبِ حقُهُ المظلومُ[1].

نلاحظ أن ما أتى في هذا البيت كما ذكرناه في بيت المنتخل السابق الذكر، فكما رفع (الفضلُ) على النعت للهلوك، رفع (المظلوم) على النعت للمعقب، إتباعاً لما قبله لقربه ومجاورته.

ج. الجزم على الجوار:

- يقول الشاعر:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيَارِنا تَجِدْ حطباً جَزْلاً وناراً تأجّجَا[2].

والملاحظ هنا أن كلمة (تلمم) وهي فعل مضارع كان حقه الرفع لكنه أصبح مجزوما بحكم مجاورته لفعل قبله مجزوم (تأتنا).

2. النثر:

- تقول العرب:

"بِهِمِ وبدارِهِمِ، وما أشبه هذا، ويقصد بقولهم: (بهمِ وبدارهمِ) أنّ الهاء في اللفظتين قد حركتا بالكسر لمجاورتهما حرفين حركا بالكسر وهو الهاء في (بهمِ) والراء في (بدارهمِ)، بينما لو لم تسبق الهاء هنا بالكسر لكان نصيبها مثلا الضم: نحو دارُهم كبيرة"[3].

فقد جرتا بالكسر كونهما جاورتا حرفين حركتهما الكسرة رغم أن الأصل فيهما الضم.

---

[1]– لبيد بن ربيعة، الديوان، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، مصر، 2004م، ص155.

[2]– حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مرجع سابق، ص223.

[3]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص118.

- وتقول أيضا:

"مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه"، فتجري قائما وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه[1].

نلاحظ أن كلمة (قائم) قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة قبلها مجرورة (رجل) وكان حقها الرفع لأنها صفة لكلمة (الأب).

- وتقول:

"مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ"[2]، فالملاحظ هنا أن كلمة (حسنِ) وردت مجرورة تبعاً لما قبلها وكان حقها الرفع فنقول: (مررتُ برجلٍ حسنُ الوجهِ)، إلا أنها بحكم المجاورة جرّت هي كذلك.

- ويقولون أيضا:

"مررت برجلٍ حسنِ الأبوينِ لا قبيحينِ"[3]، فالأصل في الكلام أن نقول (مررت برجلٍ حسنُ الأبوينِ لا قبيح)، إلا أن كلمة (قبيحين) وردت مثنى لمجاورتها كلمة (الأبوين) (وجرّت على الجوار).

- قال الخليل:

"قولهم مررت برجل عجوزٍ أمه [...] خفضت عجوز ليس من نعت الرجل، إلاّ أنه لما كان من نعت الأمّ خفضته على القرب والجوار"[4].

نلاحظ من خلال القول أن كلمة عجوز وردت مجرورة لمجاورتها كلمة مجرورة قبلها (رجل)، وكان حقها الرفع لأنها صفة لكلمة (الأم).

---

[1]- خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص120.

[2]- المرجع نفسه، ص121.

[3]- فهمي حسين النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص14.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م، ص173.

- ويقولون كذلك:

"هذا جحرُ ضبّ خربٍ"[1]، والملاحظ هنا أن كلمة (خرب) وهي صفة قد جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة (ضب) وهي مضاف إليه مجرور، فأصلها أن تكون مرفوعة لأنه صفة للجحر وليس للضب.

- ونقول:

"هذه غرفةُ طالبةٍ مهترئةٍ"، فالملاحظ هنا أيضا أن كلمة (مهترئة) قد وردت مجرورة لمجاورتها كلمة (طالبة) وهي مضاف إليه، إلا أن أصلها أن تكون مرفوعة لأنها صفة لكلمة (غرفة)، إلا أنها حملت على الجوار كما في المثال السابق.

- ونقول أيضا في كلامنا:

"هذا جمعُ مذكرِ سالمِ"، ما نلاحظه هنا أنّ كلمة (سالمِ) قد جاءت مجرورة وحقها أن تكون مرفوعة، إلاّ أنها جاورت المضاف إليه المجرور وهو (مذكرِ) فاكتسبت حركته الإعرابية.

- ونقول:

"كان من أهلِ الكرمِ المشهودِ له ذلك"، فالملاحظ هنا أنّ كلمة (المشهودِ) قد وردت مجرورة لمجاورتها المضاف إليه المجرور (الكرمِ) وكان حقها أن تكون مرفوعة لأنها صفة لكان، لكنها بحكم المجاورة جرّت.

- ونقول:

"فهم التلاميذُ جمعَ المؤنثِ السالمِ"، والملاحظ هنا أيضا أن كلمة (السالمِ) قد وردت مجرورة وهي صفة للجمع، إلا أنها بحكم الجوار جرَّت.

[1]– خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص117.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لظاهرة الحمل على الجوار ورصد شواهدها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا تبين لنا مايلي:

- شواهد الحمل على الجوار كثيرة في كلام العرب شعرا ونثرا وهذا دليل على أنه جرى على ألسنتهم.
- على الرغم من أن شواهده قليلة في القرآن الكريم فذلك لايمنع من القول بوجوده.

وأخيرا نرى أنه لا ضير من الاعتماد على هذا الأسلوب في تقدير بعض المسائل، ولكن باعتباره مسألة فرعية وليست قاعدة أساسية.

خاتمة

تم بفضل الله تعالى إتمام البحث بفصليه النظريين وفصله التطبيقي، وبعد دراستنا لظاهرة الحمل على الجوار ورصد شواهدها في الشعر والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتوضيح رأي النحاة في هذه الظاهرة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- الجوار هو اكتساب لفظة لحركة لفظة أخرى بحكم المجاورة.
- للجوار أنواع عدة في كلام العرب ذكر منها ابن جني نوعين هما: تجاور الألفاظ وتجاور الأحوال.
- الجوار عند ابن جني يقع في المعرفة والنكرة، لكنه في النكرة أسهل منه في المعرفة.
- لا يجيز الخليل الجر على المجاورة إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التأنيث والتذكير وفي العدد.
- ذهب ابن هشام إلى أن الجر على المجاورة يكون في النعت قليلا، وفي التوكيد نادرا، ولا يكون في عطف النسق، وذلك لأن العاطف يمنع من التجاور.
- من شروط الحمل على الجوار أن يكون آمن لا لُبس فيه، ومثاله في آية الوضوء في لفظة {وَأَرْجُلَكُمْ}، فلا يصح قراءة الآية على الحمل على الجوار لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة.
- وقف النحاة من ظاهرة الحمل على الجوار ثلاثة مواقف، فالموقف الأول يرى أنه يجوز الأخذ بها اعتمادا على النصوص الفصيحة، ويمثله كل من سيبويه وأبو البقاء العكبري، والموقف الثاني وهم المجيزين بشروط وضمن أبواب دون أبواب ويمثله كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو حيان الأندلسي وابن مالك، أما الموقف الثالث فقد نفوا هذه الظاهرة لأنها تخالف الأسس التي تقوم عليها قواعد اللغة، ويمثل هذا الموقف كل من ابن جني والسيرافي وأبو جعفر النحاس.

- إن ورود شواهد قليلة على هذه الظاهرة لا يعني إنكارها، لأن هذه الشواهد وردت في كلام العرب وفي القرآن الكريم، وهما من أهم المصادر التي اعتمد عليها العلماء في استنباط قواعد النحو.
- تعتبر مسألة الحمل على الجوار من المسائل الفرعية في النحو العربي، لأنها ترتبط بالقياس وعلاقتها به هي علاقة الجزء بالكل، فالقياس هو الأصل والحمل فرع منه.
- الحمل على الجوار يكون في الخفض لا في الرفع، وذلك راجع لعدم وروده في القرآن الكريم.
- تهتم ظاهرة الحمل على الجوار بالحركة الإعرابية للفظ.
- الحمل وسيلة وأداة الغرض منها تقدير المسائل المطردة، بهدف إرجاع الكلام إلى أصله وألا تخالف النصوص الصحيحة (القرآن الكريم).

قائمة المصادروالمراجع

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب:

1. الأنباري (الشيخ الإمام كامل الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ت513-577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، دار الفكر، بيروت، دت.
2. التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي، ت1158هـ)، موسوعة كشاف العلوم، ج1، تح: عادل دحروج، تق ومرا: رفيق العجم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1996م.
3. جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، 1982م.
4. ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، الخصائص، ج1، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، مصر، 2006م.
5. ابن جني، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة، 1966م.
6. الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م.
7. ابن دريد (أبو بكر محمد الحسن الأزدي، ت321هـ)، جمهرة اللغة، ج2، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987م.
8. رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي مفهومه، أنواعه، صوره، البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحمولة، جدار للكتاب العالمي، ط1، عمان، الأردن، 2008م.

9. أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، تح: إبراهيم شمس الدين، دار السرور، بيروت، 2016م.

10. أبي سعيد الحسين بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، ج1، تح: عبد الستار أحمد فراج، مرا: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، دت.

11. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180ه)، الكتاب، ج1، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1988م.

12. عباس حسن، النحو الوافي، ج3، دار المعارف، ط3، مصر، 1996م.

13. عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998م.

14. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسن، ت616ه)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دت.

15. فهمي حسن النمر (مدرس النحو والصرف)، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1995م.

16. محمد الخضر حسن، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1934م.

17. محمد معروف، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة دراسة وصفية تحليلية، الجامعة الإسلامية الحكومية، ط1، أندونيسيا، 2010م.

18. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج4، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، دمشق، 1992م.

19. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر،1985م.

ثانيا: المعاجم:

1. إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987م.
2. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
3. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا، ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ج2، تح وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1978م.
4. محمد التنوخي وآخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.
5. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م.
6. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، مج11، دار صادر، بيروت، دت.

ثالثا: الدواوين:

1. البحتري، الديوان، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، دت.
2. الحطيئة، الديوان، شر: أبي الحسن السكري، تح: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدم بشارع محمد علي، مصر، 1905م.
3. جرير (حذيفة بن عطية بن الخطفي، ت114هـ)، ديوان جرير، ج2، شر: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، دت.
4. دريد بن الصمة، الديوان، تح: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985.

5. ذي الرمة، الديوان، شر: عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006م.

6. زهير بن أبي سلمى، الديوان، شر: علي حسن فاغور، دار العلمية العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1988م.

7. عنترة، الديوان، المكتب الإسلامي، القاهرة، مصر، دت.

8. امرؤ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، القاهرة، مصر، 1984م.

9. لبيد بن ربيعة، الديوان، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، مصر، 2004م.

خامسا: المجلات والدوريات:

1. حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغات، مج10، ع02، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م.

2. خليل حميش، الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية، مجلة الدراسات اللغوية، ع09، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012م.

3. رياض عبود إهوين، ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع43، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، 2019م.

4. زيان أحمد الحاج إبراهيم، المجاورة في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ج61، نوفمبر 1987م.

5. فتيحة عباس، مصادر الدراسة بين البصريين والكوفيين، مجلة اللغة والاتصال، ع20، د.ت.

6. فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، علوم اللغة، دراسات علمية محكمة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

7. قاسم محمد الصالح، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج03، ع02، عمان، 2007م.
8. محمود مبارك عبد الله عبيدات وناصر إبراهيم النعيمي، نظرية الحمل على الموضع في العربية، مجلة أبوليوس، مج06، ع01، جامعة سوق أهراس، جانفي 2019م.
9. مجيد خير الله راهي الزاملي، المجاورة في اللغة العربية، مجلة كلية التربية، ع09، 2018م.
10. مرتضى الإيرواني، الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة مطالعات إسلامي، ع1، إيران، دت.

سادسا: الرسائل الجامعية:

1. أحمد حسن خليل عوض، الحمل على الجوار في اللغة العربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم، السودان، 1996م.
2. محمد يزيد سالم، الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019م.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة:.....أ-ج

مدخل

أولا: نشأة النحو العربي:.....05
ثانيا: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:.....06
ثالثا: مسائل الخلاف (الحمل على الجوار):.....08
1. الحمل على الجوار:.....08
2. التنازع:.....08
3. المشاكلة:.....10

الفصل الأول: مفاهيم نظرية

أولا: مفهوم الحمل:.....13
1. لغة:.....13
2. اصطلاحا:.....16
ثانيا: مفهوم الجوار:.....21
1. لغة:.....21
2. اصطلاحا:.....22
ثالثا: الحمل على الجوار (أنواعه، مسائله، شروطه):.....25
1. الجوار وأنواعه:.....25
أ. تجاوز الألفاظ:.....25
ب. تجاوز الأحوال:.....26
2. مسائله:.....27
أ. النعت:.....28

ب. التأكيد:.....29
ج. عطف النسق:.....29
د. في عطف البيان والبدل:.....30
3. الحمل على الجوار وحركات الإعراب:.....31
4. شروطه:.....32
أ. أن يكون في النكرات وليس في المعارف:.....32
ب. أن يتطابق المضاف والمضاف إليه في العدة والتذكير والتأنيث:.....33
ج. أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والعطف:.....34
د. أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه:.....34
ه. أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع:.....35

الفصل الثاني: موقف العلماء من ظاهرة الحمل على الجوار

أولا: المؤيدون:.....38
1. سيبويه:.....38
2. أبو البقاء العكبري:.....38
3. ابن هشام الأنصاري:.....39
4. ابن آجروم الصنهاجي:.....39
ثانيا: المجيزين:.....40
1. الخليل بن أحمد الفراهيدي:.....40
2. أبو حيان الأندلسي:.....40
3. ابن مالك:.....41
4. ابن هشام الأنصاري:.....41
5. الصبان:.....42

ثالثا: المنكرون:.....43
1. ابن جني:.....43
2. السيرافي:.....44
3. ابن الشجري:.....44
4. أبو جعفر النحاس:.....45
5. ابن الحاجب:.....46
6. الرازي:.....46

الفصل الثالث: الحمل على الجوار دراسة في نماذج مختارة

أولا: القرآن الكريم:.....52
1. في الجر على الجوار:.....52
2. في الرفع على الجوار:.....53
3. في النصب على الجوار:.....53
ثانيا: الحديث الشريف:.....55
ثالثا: كلام العرب:.....56
1. الشعر:.....56
أ. الجرّ على الجوار:.....56
ب. الرفع على الجوار:.....63
ج. الجزم على الجوار:.....64
2. النثر:.....64
خاتمة:.....69
قائمة المصادر والمراجع:.....72
فهرس المحتويات:.....78

الحمل على الجوار بين التأييد والمعارضة

نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الحمل على الجوار وآراء العلماء فيها، إذ تعد وسيلة من وسائل تأويل المسائل الخارجة عن قواعد اللغة أو الظواهر المطردة، فقد شاعت هذه الظاهرة في كلام العرب، كما وجد لها شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف، وبذلك حاولنا تحديد مفهومها والتعرف على أنواعها(الجوار المتصل والمنفصل) وذكرنا شروطها، و موقف العلماء منها، فقد تعددت الآراء واختلفت الاتجاهات، فمنهم من أيدها كسيبويه وأبو البقاء العكبري، ومنهم من عارضها كابن جني والسيرافي ، ومنهم من أجازها بشروط كالخليل بن أحمد الفراهيدي.

كما عرضنا صورها ومسائلها، وحاولنا تطبيقها على بعض الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب شعراً ونثراً

الكلمات المفتاحية: الحمل على الجوار، القرآن الكريم، الحديث الشريف، كلام العرب، آراءالعلماء.

Abstract:

This study deals with the phenomenon of appending on neighboring and the opinions of scholars about it, as it is a means of interpreting issues outside the rules of language or persistent phenomena. Thus, we tried to define its concept and identify its types (contiguous and separate neighboring) and mentioned its conditions, and the position of scholars on it. There were many opinions and different directions, some of them supported it as Sibawayh and Abu Al-Baqaa Al-okbari, and some of them opposed it as Ibn Jinni and Al-Sirafi, and some of them approved it with conditions such as Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi We also presented its images and issues, and tried to apply them to some of the Qur'anic evidence, the Prophetic hadiths, and the words of the Arabs in poetry and prose.

Keywords: appending on neighboring, the Holy Quran, the noble hadith, the words of the Arabs, the opinions of scholars.